

حظر

يحظر الاقناس من محتويات هذا التقرير أو تلخيصها في الصحافة أو الإذاعة أو التلفزيون قبل يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٧/٠٠ بتوقيت غرينتش

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير الاستثمار العالمي

الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية



الأمم المتحدة

٢٠٠٧

تقرير الاستثمار العالمي،

استعراض عام

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٢٠٠٧

تقرير
الاستثمار
العالمي

الشركات عبر الوطنية،
والصناعات الاستخراجية،
والتنمية

استعراض عام



الأمم المتحدة
نيويورك وجنيف، ٢٠٠٧

ملاحظة

إن الأونكتاد، بوصفه جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة في مجالي الاستثمار والتكنولوجيا، واستناداً إلى خبرة ٣٠ عاماً في هذين المجالين، يقوم عن طريق شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتطوير المشاريع، بتعزيز فهم القضايا الرئيسية، لا سيما المسائل المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا. وتساعد الشعبة المذكورة أيضاً البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والإفادة منه في بناء قدراتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية الدولية. وينصب التأكيد على اتباع نهج متكامل في مجال السياسة العامة بشأن الاستثمار وبناء القدرات التكنولوجية وتطوير المشاريع.

ومصطلحا "البلد"/"الاقتصاد" المستخدمان في هذا التقرير يشيران أيضاً، حسب الحالة، إلى الأقاليم أو المناطق؛ وليس في التسميات المستخدمة في هذا التقرير ولا في طريقة عرض مادته ما ينطوي على التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. وبالإضافة إلى ذلك، لا يُقصد من تسمية مجموعات البلدان إلا تيسير عمليتي الإحصاء أو التحليل وليس فيها ما يعبر بالضرورة عن أي حكم بشأن مرحلة التنمية التي بلغها بلد بعينه أو منطقة بعينها في عملية التنمية. وتتبع التجمعات الرئيسية للبلدان في هذا التقرير عملية التصنيف التي أقرها المكتب الإحصائي للأمم المتحدة، وهذه التجمعات هي:

البلدان المتقدمة: وهي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بخلاف المكسيك، وجمهورية كوريا وتركيا) بالإضافة إلى البلدان المحدد الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (قبرص، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، سلوفينيا)، علاوة على إسرائيل وأندورا وسان مارينو وليختنشتاين وموناكو.

الاقتصادات الانتقالية: جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

البلدان النامية: تشمل عموماً جميع الاقتصادات غير المذكورة تحديداً أعلاه.

وينبغي ألا تُؤوّل أي إشارة إلى شركة ما وإلى أنشطتها على أنها تعني تأييد الأونكتاد للشركة أو لأنشطتها.

ولا تعني الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في الخرائط المعروضة في هذا المنشور إقراراً أو قبولاً رسمياً لها من قِبَل الأمم المتحدة.

وقد استُخدمت الرموز التالية في الجداول:

تدل النقطتان المتجاورتان (..) على أن البيانات غير متاحة أو أنها لم ترد بصورة منفصلة. وقد حُذفت الصفوف من الجداول في حالة عدم توافر البيانات المتعلقة بأي عنصر من عناصر الصف؛

وتدل الشرطة الأفقية (-) على أن البند يساوي صفراً أو على أن قيمته لا تُذكر؛

ويدل الفراغ في الجدول على عدم انطباق البند، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك؛

وتدل الشرطة المائلة (/) بين عامين، مثل ١٩٩٤/١٩٩٥، على سنة مالية؛

ويعني استخدام الواصلة (-) بين عامين، مثل ١٩٩٤-١٩٩٥، الإشارة إلى الفترة المعنية كاملة، بما في ذلك سنة البدء وسنة الانتهاء؛

ويقصد "بالدولار" دولار الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛

وتشير المعدلات السنوية للنمو أو التغيير إلى المعدلات السنوية المركبة، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛

وحواصل جمع المفردات والنسب المئوية الواردة في الجداول لا تساوي بالضرورة المجاميع المبينة وذلك بسبب التقريب.

ويجوز اقتباس المادة الواردة في هذه الدراسة بحرية مع ذكر المصدر على الوجه المناسب.

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع: A.07.II.D.9

ISBN 978-92-1-112718-6

Copyright © United Nations, 2007

جميع الحقوق محفوظة

طبع في سويسرا

عرفان

أعدّ التقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧ فريق رأسته آن ميرو، وضم توريون فريديريكسون، وماساتاك فوجيتا، وكالمان كالوتي، وديفياي كيثاروث، ودونغ جي لي، وغويونغ ليانغ، وبادما مالامبالي، ونيكول موسى، وأبراهام نيغاش، وهيلاري نوو كياييا، وجان فرانسوا أوترفيل، وتوماس بولان، وأستريت سولستاروفا. وساهم في التقرير أيضاً كومي أندو، وجوستين فيشر، ويواكيم كارل، وحافظ ميرزا، وشين أوهيناتا، وأول أوستنسون، ويورغ فير، وجيمس زان.

وتلقى الفريق مساعدة بحثية رئيسية من محمد شيراز بالي، وبرادلي بويكورت، وجوفان ليسينا، وليزان مارتينيس، وتاديل تاي. وساعد في مراحل مختلفة المتدربون دانا الشيخ، وداريا جيراسيمنكو، ونيلز هيستيك، وسافيس جوزيه ساديجيان. وقام بإخراج التقرير روزالينا غويينا، وشانتال راكو توند راينيي، وكاتيا فيو. وأعدته للنشر المكتبي على الحاسوب تيريسيتا فنتورا. وتولت تحريره برافين بهالا.

وكان جون ه. دانينغ كبير المستشارين الاقتصاديين.

وأفاد التقرير من مساهمات قدمها مشاركون في حلقة دراسية عالمية عُقدت في جنيف في أيار/مايو ٢٠٠٧، وفي ثلاث حلقات دراسية إقليمية بشأن الشركات عبر الوطنية في الصناعات الاستخراجية عُقدت في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٧، الأولى في سانتياغو بشيلي (بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، والثانية في هانوي بفييت نام (بالتعاون مع أمانة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا)، والثالثة في راند بورغ بجنوب أفريقيا (بالتعاون مع مَنَتك، وهي المنظمة الوطنية لبحوث المعادن في جنوب أفريقيا).

وتلقى الفريق أيضاً مساهمات من بيكيللي أماري، وغُلنْ بانكس، وداميان برت، وبيتر بكلي، وأميرتو كامبو دونيكو، وفريديريك كاوود، وكَن تشو، وميلاني كليرك، وكيم ألنغ، وحامد القاضي، وفلورنس أنغل، وماغناس إريكسون، وكيث جيفريس، وتوماس جوست، وبول جوردان، وأبا كولو، ورومي كريمر، وجوزفات كويكا، وبريان لاند، ومايكل ليكوسكي، وكاري ليوتو، وشروين مجلسي، ويوسف منصور، وجوناس موبيرغ، وبيتر ماتشلينسكي، وسيلان موانيتشانيا، وينكا أموروغبي، وأنطونيو م. أ. بيدرو، وفهرو بيلاي، ومليسا باول، وماريان راديتسكي،

وهويشوان روي، وجني رايدمان، وبيدرو سيتر، وأوزوالدو أورزوا، وإيمابل أوزي - مايدانو، وبيتر فارتا، وإيفلين فان ميل، وروب فان تولدر، وبيتر زاشيف، وزبيغنيو زيمبي.

ووردت تعليقات واقتراحات في أثناء مراحل مختلفة من عملية إعداد التقرير من كل من مورات أليسي، وروري ألن، ولويس الفارس، وإيرمن أمين الله، وإيزابيل أنلي، وتوتام أنتيباس، وبنجامين ن. أ. أربي، ويوسف أسميلاش، ونيل باتيس، ودغ بانرمان، وديانا باروكلو، وكلاوس بريندو، وبيرلا بونروسترو، وبوني كامبل، وإدواردو شابارو، وتشارلي شاروفاستر، وألن كلارك، وجرمي كليغ، وجون كول - بيكر، وهيرمان كورنيلسون، وغراهام أ. ديفيز، وبيرسا إيكونومو، ورود أغرت، وأوزيا إيرمان، وباتروس فوسي، وستيفن غلب، وريتشارد غود، وجون غروم، ومارتن هان، وبن همودة حكيم، وفابريس حاتم، وأندرو هيمان، وسوزان هيتز، وكاتسويوكي هيغي، ودافيد همفريز، وغابور هونيا، وغراسيا إيتو - جيليس، ورجيف جاين، وروبرتو كوزولج، وستيف ليناهان، وديديري لويس، ومايكل ليم، وبول ميتشل، وريكا ميسرا، وجيزوس مورا كونتريراس، وخوان كارلوس مورينو - بريد، ومايكل مورتيمور، وهديسون مثيرغا، وسودي نيكر، وبويكو نيتسوف، وجيرالد باشود، وبافيدا بانانوند، ولورين رافينغ، وزفاري رستوجي، وأ. إدوارد سفريان، وفرناندو سانشيز ألبافيرا، وجون إي. تيلتون، وبيتر أتينغ، وكوي هوي وي، وسوزانا وولف، وتشانغكي وو، وفريدا يوسف.

كما أسهم في إعداد هذا التقرير، لا سيما عن طريق تقديم بيانات ومعلومات أخرى، مسؤولون عديدون من المصارف المركزية، والمكاتب الإحصائية، ووكالات ترويج الاستثمار، ووكالات حكومية أخرى، ومسؤولون في منظمات دولية ومنظمات غير حكومية، ومدبرون تنفيذيون لعدد من الشركات. واستفاد التقرير أيضاً من التعاون مع جامعة إيراسموس بروتردام فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها بخصوص كبرى الشركات عبر الوطنية.

ولا بد من التعبير عن الامتنان للدعم المالي الذي قدمته حكومات فرنسا والنرويج وبولندا وجمهورية كوريا والسويد والمملكة المتحدة.

المحتويات

الصفحة

	نمو الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق واسع
١	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية تقارب الذروة التي بلغت في العام ٢٠٠٠
٤	... تحركها عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود بمشاركة متزايدة لصناديق الأسهم الخاصة
٥	... وتؤدي إلى مزيد من النمو في الإنتاج الدولي
٩	الشركات عبر الوطنية التابعة لبلدان ذات اقتصادات ناشئة تواصل التوسع في الخارج
١٠	المنطقتان الجغرافيتان للاستثمار الأجنبي المباشر يشهدان تغيراً تزداد فيه التدفقات المتبادلة بين بلدان الجنوب
١٤	ما زال معظم التغييرات في السياسة العامة ميسراً للاستثمار الأجنبي المباشر، وإن ظهرت بعض القيود في صناعات معينة
١٥	الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا بلغ ذروة لأن مواردها اجتذبت استثماراً أجنبياً مباشراً متزايداً
١٧	بلغ حجم التدفقات إلى جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا ٢٠٠ مليار دولار، وارتفعت التدفقات الخارجة منها ارتفاعاً كبيراً
١٨	... بينما ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى غرب آسيا تنصاعد إلى مستويات غير مسبوقة
١٩	أدت الاستثمارات التأسيسية والإيرادات المعاد استثمارها إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وسجلت التدفقات الخارجة منها مستويات قياسية جديدة
٢١	وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب - شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة زيادة للسنة السادسة على التوالي

المحتويات (تابع)

الصفحة

٢٢	... بينما كانت الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة واسعة الانتشار
٢٣	وعلى العموم، تظل إمكانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إيجابية.. الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية
٢٥	أدى ارتفاع أسعار المعادن والنفط والغاز الطبيعي إلى تزايد نشاط الشركات عبر الوطنية في قطاع الصناعات الاستخراجية
٢٧	وإن الأهمية النسبية للشركات الأجنبية المنتسبة في قطاع إنتاج المعادن تتفاوت بحسب الاقتصاد والمعدن
٣٢	... وهذا يعكس وجود عالم متنوع ومتغير من الشركات عبر الوطنية العاملة في مجال الصناعات الاستخراجية تهيمن عليه الشركات المملوكة ملكية خاصة في قطاع استخراج المعادن والمؤسسات المملوكة للدولة في قطاع النفط والغاز ...
٣٥	وهناك دوافع مختلفة توجه توسع مختلف الشركات عبر الوطنية في الخارج.....
٣٧	ويمكن أن تكون لمشاركة الشركات عبر الوطنية في الصناعات الاستخراجية آثار هامة على الاقتصادات المضيفة
٣٨	... بما في ذلك مختلف التأثيرات الاقتصادية
٤١	... فضلاً عن التأثيرات البيئية والاجتماعية والسياسية الكبيرة
٤٢	نظم الإدارة هامة من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من المكاسب الإنمائية الناشئة عن استخراج الموارد
٤٣	... كما أن اللوائح التنظيمية والأشكال التعاقدية المتصلة بدخول الشركات عبر الوطنية وعملياتها هي هامة كذلك
٤٧	إن ضمان جني مكاسب إنمائية أكبر وأكثر إنصافاً يتطلب مشاطرة المسؤولية فيما بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك حكومات البلدان المضيفة وحكومات بلدان المنشأ
٤٩	... والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والشركات عبر الوطنية

المحتويات (تابع)

الصفحة

مرفق

٥١	قائمة محتويات تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧: الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية
٥٩	قائمة بتقارير الاستثمار العالمي
٦٣	استبيان

الأشكال البيانية

٣	١- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، أكبر ٢٠ اقتصاداً، ٢٠٠٥-٢٠٠٦
٢٤	٢- آفاق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩: الردود على الدراسة الاستقصائية للأونكتاد
٢٩	٣- حصة الصناعات الاستخراجية في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لنخبة من الاقتصادات، ٢٠٠٥
٣٠	٤- حصة الشركات الأجنبية المنتسبة في إنتاج المعادن في نخبة من البلدان المضيفة التي توجد فيها ترسبات كبيرة من المعادن، ٢٠٠٦
٣١	٥- حصة الشركات الأجنبية في إنتاج النفط والغاز في نخبة من الاقتصادات الرئيسية المنتجة للنفط والغاز، ٢٠٠٥

الجداول

٢	١- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة، بحسب المنطقة المختارة، ١٩٩٥-٢٠٠٦
٧	٢- مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي، ١٩٨٢-٢٠٠٦
١١	٣- أكبر ٢٥ شركة عبر وطنية غير مالية في العالم، مرتبة حسب الأصول الأجنبية، ٢٠٠٥
١٢	٤- أكبر ٢٥ شركة عبر وطنية غير مالية من البلدان النامية، مرتبة حسب الأصول الأجنبية، ٢٠٠٥

المحتويات (تابع)

الصفحة

الجداول (تابع)

- ٥- أول عشرين زوجاً (بلد المنشأ والبلد المضيف) من الاقتصادات الشريكة في الاستثمار الأجنبي المباشر، مرتبة حسب الرصيد من الاستثمار الأجنبي الداخلى إلى الشريك المضيف: السنوات ١٩٨٥، ١٩٩٥، ٢٠٠٥
- ١٣
- ٦- التغييرات في اللوائح التنظيمية الوطنية، ١٩٩٢-٢٠٠٦
- ١٣
- ٧- أكبر ١٠ شركات على مستوى العالم في مجال استخراج المعادن والنفط والغاز، مرتبة بحسب إجمالي الإنتاج، ٢٠٠٥
- ٣٣
- ٨- الأشكال الرئيسية لعقود الشركات عبر الوطنية في صناعة النفط والغاز لدى اقتصادات مضيضة نامية وانتقالية مختارة، حزيران/يونيه ٢٠٠٧
- ٤٥

تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧ الشركات عبر الوطنية، والصناعات الاستخراجية، والتنمية

استعراض عام

نمو الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق واسع

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية تقارب الذروة التي بلغت في العام ٢٠٠٠ ...

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على الصعيد العالمي ارتفاعاً نسبياً شديداً للسنة الثالثة على التوالي بلغت نسبته ٣٨ في المائة في سنة ٢٠٠٦، فوصل حجمها ١ ٣٠٦ مليارات دولار. وهذا المبلغ قارب الرقم القياسي البالغ ١ ٤١١ مليار دولار الذي سُجِّل في عام ٢٠٠٠، ويعكس وجود أداء اقتصادي قوي في أجزاء عديدة من العالم. وحدث نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٦ في فئات الاقتصاد الثلاث كلها وهي: اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، واقتصادات البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية في بلدان جنوب شرق أوروبا، ورابطة الدول المستقلة.

ومن محركات الارتفاع في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تزايد أرباح الشركات في جميع أنحاء العالم وما أسفر عنه ذلك من ارتفاع في أسعار الأسهم أدى إلى زيادة في قيمة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود. وظلت عمليات الاندماج والشراء تمثل حصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن الاستثمار التأسيسي زاد أيضاً، لا سيما في اقتصادات البلدان النامية وفي الاقتصادات الانتقالية. ونتيجة لارتفاع أرباح الشركات أصبحت الحصائل المعاد استثمارها عنصراً هاماً من عناصر الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل، فمثلت ٣٠ في المائة تقريباً من إجمالي التدفقات الداخلة على الصعيد العالمي في عام ٢٠٠٦، وقرابة ٥٠ في المائة من تلك التدفقات في البلدان النامية وحدها.

وفيما زادت بنسبة ٤٥ في المائة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان المتقدمة النمو، وهي نسبة تتجاوز كثيراً النسبة التي سُجِّلَت في السنتين السابقتين إذ بلغ حجم هذه التدفقات ٨٧٥ مليار دولار، أحرزت التدفقات إلى البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية أعلى مستويات لها على الإطلاق، فبلغ حجمها في الأولى ٣٧٩ مليار دولار (أي زادت بنسبة ٢١ في المائة عما كانت عليه في العام ٢٠٠٥)، وفي الثانية ٦٩ مليار دولار (أي زادت بنسبة ٦٨ في المائة) (الجدول ١). واستعادت الولايات المتحدة مركزها باعتبارها البلد المضيف الرئيسي، وتلتها المملكة المتحدة وفرنسا (الشكل ١). واتجهت أكبر التدفقات الداخلة إلى اقتصادات البلدان النامية إلى الصين، وهونغ كونغ (الصين)، وسنغافورة، وتلك الداخلة إلى الاقتصادات الانتقالية إلى الاتحاد الروسي.

الجدول ١ - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة، بحسب المنطقة المختارة، ١٩٩٥-٢٠٠٦ (بمليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

المنطقة/الاقتصاد	٢٠٠٠-١٩٩٥					٢٠٠١-٢٠٠٦					٢٠٠٧-٢٠٠٨				
	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الاقتصادات المتقدمة	١٠٠٢٨٧	٧٠٦٧	٧٤٦٠	٥٠٤٠٠	٤٨٨٣	٦٦٦٢	٦٣٨٥	٨٥٧٥	٥٩٠٣	٤٨٨٤	٤٩٥٠	٤٩٤٣	٦٠٩٠٠	٤٤٢٣	٥٤٣٩
أوروبا	٦٦٨٧	٢٩١٢	٣٩٤٥	٣٠٨٥	٢٨٠٠	٤٥٤٥	٤٥٠٦	٥٦٦٤	٤٩٥٠	٤٨٤٤	٤٩٥٠	٤٤٤٣	٦٠٩٠٠	٤٤٢٣	٥٤٣٩
الاتحاد الأوروبي	٥٧٢٤	٢٠٨٨	٣٥٩٩	٢٨٦٧	٢٦٥٧	٤٣٥٠	٤٢١٣	٥٣١٠	٤٨٤٤	٤٨٤٤	٤٩٥٠	٤٤٤٣	٦٠٩٠٠	٤٤٢٣	٥٤٣٩
اليابان	٥٠٣	٤٤٨	٣١٠	٢٨٨	٢١١٣	٢٨٣	٢٥١	٦٥٠	٢٨	٧٨	٦٣	٤٢	٤٢	٦٢	٤٦
الولايات المتحدة	٨٧١	٢٥٠	٢٧٧	٢٥٨٠	١٢٩٤	١٢٤٩	١٢٥٩	١٧٥٤	١٠١٠	١٣٥٨	٥٣١	٧٤٥	١٥٩٥	١٦٩٧	١٦٩٧
البلدان المتقدمة الأخرى	١٧٤٤	١١٥٩	١١٧٣	٤٥٤	٤٩٩	٤٤٥	٣٦٩	١٢٢٩	٨٥٠	٦٦٠	٢٤٦	٤٤٠	٥٠٦	٤٣٣	٤٣٣
أفريقيا	٤٩١	٢٣	٢١	١٠٣	١٢١	٣١٠	٢٤	٣٥٥	٢٩٦	١٨٠	١٨٧	١٣٦	٢٠٠	٢٠٠	٩٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١١٧١	٧٧٨	٨٧٥	٢٢٤	٣٥٤	٤٧١	٥٠٨	٢٥٨٨	٢٠٩١	١٧٠٧	١١٥٣	٨٨٤	١١٣٦	١٠٦٣	١٠٦٣
آسيا وأوقيانوسيا	١٤١	١٢٤	٨١	٢٣	٢٤٤	٤٧١	٥٠٨	٢٥٩٤	٢٠٨٧	١١٥٠	١١٥٠	٩٨٣	١١٣٥	١٠٥٨	١٠٥٨
غرب آسيا	٧٤١	٤٩٨	٦٢٩	١٧٤	٢٧٦	٢٦١	٣٩٦	١٢٥٨	١١٦٣	١٢٤	١٢٤	٥٦	٧٢	٣٢	٣٢
شمال آسيا	٦٦١	١٢٣	٥٥	٢٩	٢٥	٦٩	٢٠	٦٩٥	٧٢٤	٦٠٦	٥٣٥	٥٢٧	٦٦٧	٧٩١	٧٠٧
الصين	٩٨	٢٦	٢٢	١٩	١٧	١٤	٠٢	٢٢٣	٩٩	٧٦	٥٥	٧٠	٧٠	٦٤	٤١٨
جنوب آسيا	٠٠	٠١	٠١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥١٥	٤١١	٣٥٢	٢٤٥	١٨٠	١٨٠	٢٠٧	٢٧٩
أوقيانوسيا	١٨٧	١٤٦	١٤٠	١٠٧	٤٧	٢٧	٢٠	٦٩	٤١٢	٤٠٣	٢٤٢	١٣٤	١١٥	٨٨	٨٨
جنوب شرق أوروبا وكمونولث الدول المنقلة	٠٦	٠٦	٠٢	٠٢	٠٢	٠١	٠١	٢٦٣	١٥١	١٣٤	٨٤	٤٣	٤٣	٦٧	٦٧
جنوب شرق أوروبا	١٨١	١٤٠	١٣٨	١٠٦	٤١	٢٥	١٩	٤٢٩	٢٦٠	٢٦٩	١٥٨	٩١	٦٣	٦١	٦١
كمونولث الدول المنقلة	١٢١٥٨	٨٣٧٢	٨٧٧٣	٥٦٠١	٥٤٠٧	٧٤٥٥	٧١٤٨	١٢٠٥٩	٩٤٥٨	٧٤٢١	٥٦٤١	٦٢٢٠	٨٣٦٦	٧٤٠٧	٧٤٠٧
العالم	٨٤١	٨٤٤	٨٥٠	٩٠٠	٩٠٣	٨٨٨	٨٩٣	٦٥٧	٦٢٤	٥٦٤	٦٤٠	٧١١	٧٣٢	٧٣٤	٧٣٤
بند مذكور: الحصص بالنسبة المئوية من التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر	١٤٣	١٣٨	١٣٤	٨١	٨٩	١٠٨	١٠٤	٢٩٠	٣٣٢	٣٨١	٣١٧	٢٦٧	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٤
الاقتصادات المتقدمة	١٠٥	١٠٧	١٠٦	١٠٩	١٠٩	١٠٤	١٠٣	٥٠٣	٤٤٤	٥٠٤	٤١٣	٢٠٢	٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤
جنوب شرق أوروبا وكمونولث الدول المنقلة															

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٧: الشركات عبر الوطنية، والصناعات الاستخراجية، والتنمية، الجدول باء-١ بالرفق وقاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية (fdistatistics) (www.unctad.org)

وظلت الشركات عبر الوطنية التابعة للبلدان المتقدمة النمو في طليعة مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر، فمثلت ٨٤ في المائة من التدفقات الخارجة العالمية. وفيما استعاد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الولايات المتحدة قوته، جاء نحو نصف التدفقات الخارجة العالمية من بلدان الاتحاد الأوروبي، لا سيما فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة على الترتيب. وأما الشركات عبر الوطنية من الاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية فاستمر توسعها الدولي في عام ٢٠٠٦ تتقدمها شركات هونغ كونغ (الصين) في مجموعة الاقتصادات الأولى والاتحاد الروسي من المجموعة الثانية. وأما التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر من هاتين المجموعتين فقد بلغ حجمها ١٩٣ مليار دولار أو ١٦ في المائة من التدفقات الخارجة من الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي.

... تحركها عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود بمشاركة متزايدة لصناديق الأسهم الخاصة ...

يشكل تزايد نشاط الاندماج والشراء عبر الحدود دعماً للزيادة الحالية في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. فقد زادت هذه المعاملات زيادة بارزة في عام ٢٠٠٦ من حيث القيمة (بنسبة ٢٣ في المائة فبلغ حجمها ٨٨٠ مليار دولار) ومن حيث العدد (بنسبة ١٤ في المائة فبلغ عددها ٩٧٤ ٦)، وبذلك قاربت الذروة السابقة في عمليات الاندماج والشراء التي شهدتها عام ٢٠٠٠. ومحرّك هذا النمو هو ارتفاع قيم الأسهم في أسواق الأسهم، وتزايد أرباح الشركات، ووجود ظروف تمويل مؤاتية. وخلافاً لازدهار عمليات الاندماج والشراء في أواخر التسعينات، كانت عمليات الاندماج والشراء هذه المرة تمولّ في معظمها بالنقد والديون وليس من خلال تبادل الأسهم. فقد سجّلت في عام ٢٠٠٦ زيادة في الصفقات الكبرى التي بلغ عددها ١٧٢ صفقة (وهي الصفقات التي تتجاوز قيمة كل منها مليار دولار)، وهذا يمثل نحو ثلثي القيمة الإجمالية لعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود.

وانتشرت هذه المعاملات على نطاق واسع عبر المناطق والقطاعات. فقد كادت عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود أن تتضاعف في أمريكا الشمالية بفضل بضع صفقات في صناعة التعدين. وفي أوروبا، كانت المملكة المتحدة بلد الوجهة الرئيسية، بينما كانت الشركات الإسبانية نشطة جداً كمشتريّة. أما صفقات الشراء عبر الحدود التي اضطلعت بها شركات إسبانية (مثل تليفونيكافيروفيال) فبلغت قيمتها ٧٨ مليار دولار، وهذا رقم قياسي لذلك البلد. كما انخرطت شركات من البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية انخراطاً متزايداً في هذه المعاملات، التي كانت أكبرها في عام ٢٠٠٦ وهي شراء CVRD البرازيلية لشركة إنكو (كندا) بمبلغ ١٧ مليار دولار.

وظهر اتجاه ملحوظ آخر في نشاط الاندماج والشراء على المستوى العالمي، وهو تزايد أهمية صناديق الأسهم الخاصة وصناديق الاستثمار الجماعية الأخرى. فقد شاركت هذه الصناديق في عام ٢٠٠٦ في عمليات اندماج وشراء عبر الحدود بلغت قيمتها ١٥٨ مليار دولار مُشكِّلةً زيادةً بنسبة ١٨ في المائة مقارنةً بحجمها في عام ٢٠٠٥. وأما تزايد الرغبة في الحصول على عائدات أكبر وسيولة ضخمة في الأسواق المالية العالمية فقد شكل قوة دافعة لعمليات الشراء هذه. ويتزايد قيام شركات الأسهم الخاصة بشراء شركات ضخمة مسجلة في الأسواق المالية، وذلك على العكس من استراتيجيتها السابقة القائمة على الاستثمار في الأصول التي تجلب عائدات كبيرة وتنطوي على مخاطر جسيمة، ويُرجَّح أن تواصل هذه الشركات أداء دور بارز في صفقات الاندماج والشراء. غير أنه قد لا يكون من الممكن الاستمرار بهذا الحجم من النشاط بسبب عدد من العوامل هي: اشتداد المنافسة والزيادة الهائلة في أسعار الأصول في عمليات الشراء الأخيرة؛ وهناك أيضاً إمكانية ألا تستمر المعاملة الضريبية المؤاتية التي تتمتع بها هذه الشركات في بعض البلدان. وأما استثمارات شركات الأسهم الخاصة فكنزياً ما تكون أشبه بحافظة الاستثمار مما بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من حيث ميلها إلى اتخاذ أفق زمني قصير نسبياً. وقد أثار ذلك بعض المخاوف من أثر هذه الاستثمارات، وبخاصة فيما يتعلق بحل الشركات المشتراة وتسريح العاملين فيها. وبما أن عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود من قبل شركات الأسهم الخاصة تُعتبر ظاهرة حديثة العهد نسبياً فإنه من الضروري إجراء مزيد من البحوث لتحسين فهم أثرها.

... وتؤدي إلى مزيد من النمو في الإنتاج الدولي.

أما نسبة إنتاج السلع والخدمات من قبل الشركات عبر الوطنية خارج بلدان المنشأ فقد زادت في عام ٢٠٠٦ زيادةً أسرع مما في السنة السابقة. ويُقدَّر أن المبيعات، والقيمة المضافة، والصادرات لدى نحو ٧٨.٠٠٠ شركة من الشركات عبر الوطنية ونحو ٧٨٠.٠٠٠ فرع من فروعها الأجنبية قد زادت بنسبة ١٨ في المائة و١٦ في المائة و١٢ في المائة على الترتيب (الجدول ٢). وشكَّل ذلك ما يعادل ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وثلاث الصادرات العالمية. وظلت الصين تستضيف أكبر عدد من الفروع الأجنبية في العالم، وفي الوقت ذاته تجاوز معدل نمو عدد الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية في السنوات الـ ١٥ الماضية معدل نمو الشركات عبر الوطنية التابعة لبلدان متقدمة النمو.

ومنذ عام ١٩٩٠ زادت العمالة في الفروع الأجنبية للشركات عبر الوطنية زيادة قاربت ثلاثة أمثال ما كانت عليه في ذلك العام، وإن كان ذلك بمعدل أدنى من معدل نمو الرصيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. واستخدمت الفروع الأجنبية في الصين أكبر عدد من العاملين بلغ ٢٤ مليون بحسب تقديرات وزارة التجارة الصينية. وبين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤، تقلصت العمالة في الفروع الأجنبية الكائنة في الولايات المتحدة إلى ٥,١ مليون، مما يمثل انخفاضاً يبلغ نصف مليون شخص. وعلى سبيل المقارنة، وانعكاساً لكون شركات الولايات المتحدة أكبر مستثمر مباشر في الخارج بدرجة كبيرة، أنشأت الفروع الأجنبية للشركات الأمريكية أكبر عدد من فرص العمل (٩ ملايين) بين الفروع الأجنبية للشركات عبر الوطنية التابعة لجميع بلدان المنشأ. أما آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال العمالة في الاقتصادات المضيفة فقد تباينت بحسب المنطقة، ولكن بالنسبة إلى قدر معلوم من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخِل زاد عدد فرص العمل التي نشأت في اقتصادات البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية عنه في البلدان المتقدمة النمو.

وكما في سنوات سابقة، مثلت الخدمات معظم الرصيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخِل في عام ٢٠٠٥، أي قرابة الثلثين مقارنة بنسبة ٤٩ في المائة في عام ١٩٩٠. وفي مجال الخدمات، زادت حصة الصناعات المتصلة بالهياكل الأساسية بالأرقام المطلقة والنسبية. وشكَّلت الصناعة القطاع الثاني الأكبر، ولكن حصتها انخفضت من ٤١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٥، بينما قلت حصة القطاع الأول عن ١٠ في المائة من الرصيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخِل على الصعيد العالمي. أما حصة الصناعات الاستخراجية من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر فقد زادت شيئاً ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ علماً أنها كانت تنخفض منذ الحرب العالمية الثانية. وقد غدَّى هذا الانتعاش استثمارات جديدة في استكشاف واستخراج المعادن، كما غذاها عدد من العمليات الضخمة من عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود (انظر الجزء الثاني).

- (أ) البيانات متاحة فقط عن الفترة ابتداء من عام ١٩٨٧ فصاعداً.
- (ب) ١٩٨٧-١٩٩٠ فقط.
- (ج) تستند هذه البيانات إلى نتيجة الارتداد التالية: المبيعات مقابل الرصيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (بملايين الدولارات) في الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤: $\text{sales}=1,853+1.945* \text{inward FDI stock}$.
- (د) تستند هذه البيانات إلى نتيجة الارتداد التالية: الناتج الإجمالي مقابل الرصيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (بملايين الدولارات) في الفترة ١٩٨٢-٢٠٠٤: $\text{gross product}=679+0.349* \text{inward FDI stock}$.
- (هـ) تستند هذه البيانات إلى نتيجة الارتداد التالية: الأصول مقابل الرصيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (بملايين الدولارات) في الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤: $\text{assets}=1,523+4.395* \text{inward FDI stock}$.
- (و) للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، تستند البيانات إلى نتيجة الارتداد: صادرات فروع الشركات الأجنبية مقابل الرصيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (بملايين الدولارات) للفترة ١٩٨٢-١٩٩٤: $\text{exports}=285+0.628* \text{inward FDI stock}$. وللحصول على القيم للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٦ طبقت حصة صادرات فروع الشركات الأجنبية من الصادرات العالمية في سنة ١٩٩٨ (٣,٣٣٪).
- (ز) استناداً إلى نتيجة الارتداد التالية: العمالة (بالآلاف) مقابل الرصيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (بملايين الدولارات) في الفترة ١٩٨٠-٢٠٠٤: $\text{employment}=18,021+4.55* \text{inward FDI stock}$.
- (ح) استناداً إلى بيانات من صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

الشركات عبر الوطنية التابعة للبلدان ذات اقتصادات ناشئة تواصل التوسع في الخارج.

تشهد الصورة تغيراً في الوقت الحاضر رغم هيمنة الشركات التابعة للبلدان المتقدمة النمو على المشهد العام للشركات عبر الوطنية. فقد زاد عدد الشركات التابعة لاقتصادات نامية المدرجة في قائمة أكبر ١٠٠ شركة في العالم من الشركات عبر الوطنية غير المالية من خمس شركات في عام ٢٠٠٤ إلى سبع شركات في عام ٢٠٠٥ (وهي آخر سنة تتوفر بياناتها)، وذلك يتفق وارتفاع عدد الشركات عبر الوطنية الناشئة في الجنوب. أما الترتيب في قائمة أكبر ١٠٠ شركة من الشركات عبر الوطنية في العالم فقد ظل مستقراً نسبياً، إذ تملك شركة جنرال إلكتريك، وشركة فواديون، وشركة جنرال موتورز أكبر الأصول الأجنبية (انظر الجدول ٣ الذي يورد أكبر ٢٥ شركة غير مالية من الشركات عبر الوطنية). ورغم عدم حدوث تغير فعلي منذ عام ٢٠٠٤ في الأصول الأجنبية لأكثر ١٠٠ شركة من الشركات عبر الوطنية، زادت المبيعات والعمالة في الخارج في هذه الشركات بنسبة ١٠ في المائة تقريباً.

وتشهد الشركات عبر الوطنية الكبيرة من الاقتصادات الناشئة عملية تدويل سريعة جداً. وفي عام ٢٠٠٥، زادت المبيعات الأجنبية والعمالة الأجنبية في أكبر ١٠٠ شركة من الشركات عبر الوطنية التابعة لاقتصادات نامية بنسبة ٤٨ في المائة و٧٣ في المائة على الترتيب. غير أن هذه الشركات عبر الوطنية من الاقتصادات الناشئة لا تزال متخلفة كثيراً عن الركب عبر الوطني لأكثر ١٠٠ شركة من الشركات عبر الوطنية في العالم، إذ إن عدد البلدان الأجنبية التي توجد فيها يقل عن عدد البلدان التي توجد فيها تلك الشركات الكبرى.

وتهيمن آسيا في قائمة أكبر ١٠٠ شركة من الشركات عبر الوطنية التابعة للبلدان نامية (انظر الجدول ٤ للاطلاع على أكبر ٢٥ شركة عبر وطنية غير مالية تابعة لبلد نام) فلها ٧٨ شركة، تليها أفريقيا بـ ١١ شركة وأمريكا اللاتينية بـ ١١ شركة. وتعمل هذه الشركات عبر الوطنية في نطاق صناعات أوسع من النطاق الذي تعمل فيه أكبر الشركات عبر الوطنية التابعة للبلدان متقدمة النمو. وكما في سنوات سابقة، كانت الصناعة الوحيدة الأهم في عام ٢٠٠٥ هي صناعة الأجهزة الكهربائية/الإلكترونية، لا سيما بالنسبة إلى عدد كبير من الشركات الآسيوية.

النمط الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر يشهد تغييراً تزداد فيه التدفقات المتبادلة بين بلدان الجنوب.

بيدي الآن النمط الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر علامات على حدوث تغيير فيه، فتظهر بلدان جديدة باعتبارها اقتصادات هامة كالاقتصادات مضيضة واقتصادات منشأ. وأما ازدياد الاستثمار الأجنبي المباشر المنطلق من الاقتصادات النامية والاقتصادات الانتقالية ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب فيشكلان اتجاهات هامة حديثة العهد. ويشهد تغيرات كذلك نمط التدفقات الثنائية للاستثمار الأجنبي المباشر. ففي عام ٢٠٠٥، كان الرصيد الأكبر من الاستثمار الأجنبي الخارج الثنائي هو ذلك الخارج من المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة والذي بلغ حجمه ٢٨٢ مليار دولار (الجدول ٥)؛ وكان الحال على عكس ذلك قبل ٢٠ سنة من ذلك التاريخ. وبينما ساد المشهد العالمي لعلاقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية في عام ١٩٨٥ الصلات الثنائية بين اقتصادات مختارة كالصلات بين الولايات المتحدة من جهة وكندا وهولندا والمملكة المتحدة من جهة أخرى، أصبحت الحالة اليوم متعدد الوجوه تعدداً أكبر كثيراً من ذي قبل، وهذا يعكس مشاركة العديد جداً من البلدان الأخرى في الإنتاج الدولي.

ومع تعزز العلاقات بين البلدان الواقعة في المنطقة ذاتها، ونشوء بلدان نامية عديدة كالاقتصادات مستثمرة ضخمة، أصبح القرب الجغرافي مهماً أهمية متزايدة في علاقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية. وعلى سبيل المثال، إن أول ٥٠ زوجاً من البلدان التي لديها أكبر مخزون من الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي الداخل ضم ٢٢ بلداً أوروبياً في عام ٢٠٠٥ مقارنة بـ ١٧ بلداً في عام ١٩٩٥. أما علاقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين اقتصادين فيمكن مواصلة دراستها على أساس كثافة الاستثمار الأجنبي المباشر التي تقارن الحجم الفعلي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي بما "يتوقع" على أساس حصة كل اقتصاد من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الداخل والخارج. وهذا المقياس يبين أن كثافة الاستثمار الأجنبي المباشر أشد من المتوسط بين الولايات المتحدة وكندا، وبين بلدان أوروبا، وبين اليابان وبلدان آسيوية. ويبين أيضاً أن العلاقات بين بلدان الجنوب قد تعززت في أثناء العقد الماضي، لا سيما في منطقة آسيا.

الجدول ٤ - أكبر ٢٥ شركة عبر وطنية غير مالية من البلدان النامية، مرتبة حسب الأصول الأجنبية، ٢٠٠٥ (بملايين الدولارات وأعداد العاملين)

مؤشر (١)	عدد الشركات التابعة		العائلة		البيعتات		الأصول		المصدر (٢)	بلد الوطن	الشركة	الأنشطة الرئيسية	الأصول (٣)	مؤشر (٤)
	مؤشر (٥)	مجموع	الأجنبية	المجموع	الأجنبية	المجموع	الأجنبية							
٨١,٤	١٣	١٧٥	٢٠,٠٠٢	١٦٥,٥٩٦	٣١,١٦١	٢٤,٩٧١	٧٧,٠١٨	٦١,٦٤٧	١٢,٦٤٧	صين	مجموعة صناعات النفط وتكريره وتوزيعه	١٢,٦٤٧	١٣	
٧١,٤	٢٣٤	١٦٧	٨٠,٨	٣٣,٩٤٤	٤٠,١٦٦	٤٤,٣٥٣	٣٣,٢٣٣	٣٣,٢٣٣	صين	استكشاف النفط وتكريره وتوزيعه	٣٣,٢٣٣	٢٣		
٤٦,٦	٥٥٤	٣٣٥	٧٥,٥	٣٢,٦٧٤	٣٤,٣٣٢	٤٤,٩٦١	٣٤,٣٣٢	٣٤,٣٣٢	ماليزيا	النشاطات العمومية غير المالية	٣٤,٣٣٢	٢٤		
٤٥,٧	١٥٤	٩٨	٦٧,٤	٨,٥٤٩	٨,٣٣٢	٧,٩٦٦	١٨,٠٠٠	١٨,٠٠٠	كوريا	الصناعات	١٨,٠٠٠	٢٥		
٤١,٤	٤٢	٧٦	٤٥,٤	٢٧,٦٦٤	١٧,١٧٧	١٧,٤٨١	٢٤,٤٨٤	١٧,٤٨١	كوريا	أجهزة كهربائية وإلكترونية	١٧,٤٨١	٢٦		
٣١,٣	٤٢	٤٩	٤٥,٤	٤٠,٤٤٤	٤٠,٤٤٤	٤٠,٤٤٤	٤٠,٤٤٤	٤٠,٤٤٤	كوريا	أجهزة كهربائية وإلكترونية	٤٠,٤٤٤	٢٧		
٢٦,٨	٤٦	٩١	٦١,٦	١١,٠٠٠	٥٧,٨٥٥	١١,٩٢٩	١٢,٤٤٤	١٥,٧٧٠	صين	مجموعة صناعات	١١,٩٢٩	٢٨		
٢٦,٨	٤٦	٩١	٦١,٦	١١,٠٠٠	٥٧,٨٥٥	١١,٩٢٩	١٢,٤٤٤	١٥,٧٧٠	صين	مجموعة صناعات	١١,٩٢٩	٢٩		
٢٣,٣	٤٤	١٣	٢٣,٣٣٣	٥,١١٥	٥,١١٥	٥,١١٥	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٣٠		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٣١		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٣٢		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٣٣		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٣٤		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٣٥		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٣٦		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٣٧		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٣٨		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٣٩		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٤٠		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٤١		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٤٢		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٤٣		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٤٤		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٤٥		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٤٦		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٤٧		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٤٨		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٤٩		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٥٠		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٥١		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٥٢		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٥٣		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٥٤		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٥٥		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٥٦		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٥٧		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٥٨		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٥٩		
٢١,٩	١٣٤	١١	٤٠,١	٥٥,١١٥	٦١,٦٦٦	٣٧,٦٤٤	١٨,٢٧٦	١٤,٦٨٨	كوريا	سيارات	١٤,٦٨٨	٦٠		

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧ : الشركات عبر الوطنية، والصناعات الاستخراجية والتنمية، مرفق الجدول ألف ١-٤.

(أ) بحسب الرقم القياسي للاشتراك عبر الوطني على أساس أنه متوسط النسب الثلاث التالية: الأصول الأجنبية إلى مجموع الأصول، والبيعتات الأجنبية إلى مجموع البيعتات.

(ب) بحسب مؤشر التدويل على أساس عدد الشركات التابعة الأجنبية مقسوماً على عدد الشركات التابعة. ملاحظة: لا تشير الشركات التابعة المحسوبة في هذا الجدول إلا إلى الشركات

التابعة المملوكة لأغلبية أجنبية. الترتيب فيما بين أكبر ١٠٠ شركة عبر وطنية.

(ج) ملاحظة: في بعض الشركات، يجوز للمستثمرين الأجانب أن يملكو حصة أقلية تزيد على نسبة ١٠ في المائة.

الجدول ٥- أول عشرين زوجاً (بلد المنشأ والبلد المضيف) من
الاقتصادات الشريكة في الاستثمار الأجنبي المباشر، مرتبة
حسب الرصيد من الاستثمار الأجنبي الداخلى إلى الشريك
المضيف: السنوات ١٩٨٥، ١٩٩٥، ٢٠٠٥
(بمليارات الدولارات)

الرتبة	اقتصاد المنشأ	الاقتصاد المضيف	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٥
١	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	٤٤	١١٦	٢٨٢
٢	هونغ كونغ، الصين	الصين		١٢٠	٢٤٢
٣	الولايات المتحدة	المملكة المتحدة	٤٨	٨٥	٢٣٤
٤	اليابان	الولايات المتحدة	١٩	١٠٥	١٩٠
٥	ألمانيا	الولايات المتحدة	١٥	٤٦	١٨٤
٦	الولايات المتحدة	كندا	٤٩	٨٣	١٧٧
٧	هولندا	الولايات المتحدة	٣٧	٦٥	١٧١
٨	الصين	هونغ كونغ، الصين	٠,٣	٢٨	١٦٤
٩	جزر فيرجين البريطانية	هونغ كونغ، الصين		٧٠	١٦٤
١٠	كندا	الولايات المتحدة	١٧	٤٦	١٤٤
١١	فرنسا	الولايات المتحدة	٧	٣٦	١٤٣
١٢	سويسرا	الولايات المتحدة	١١	٢٧	١٢٢
١٣	لكسمبرغ	الولايات المتحدة	٠,٣	٦	١١٧
١٤	هولندا	ألمانيا	٥	٣٤	١١١
١٥	هولندا	فرنسا	١٠	٣١	١٠٢
١٦	المملكة المتحدة	فرنسا	٩	٢٦	٩٦
١٧	هولندا	المملكة المتحدة	١٧	٢٧	٩٣
١٨	ألمانيا	المملكة المتحدة	٣	١٤	٨٦
١٩	الولايات المتحدة	هولندا	٨	٢٥	٨٤
٢٠	فرنسا	المملكة المتحدة	٥	١٣	٨٠

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧: الشركات عبر الوطنية، والصناعات
الاستخراجية، والتنمية، الجدول أولاً-٩.

ما زال معظم التغييرات في السياسة العامة ميسراً للاستثمار الأجنبي المباشر، وإن ظهرت بعض القيود في صناعات معينة.

ما زالت الحكومات تعتمد تدابير ترمي إلى تيسير الاستثمار الأجنبي المباشر. ولوحظ إدخال ١٤٧ تغييراً على السياسة العامة في عام ٢٠٠٦ يجعل بيئة البلد المضيف مؤاتية بدرجة أكبر للاستثمار الأجنبي المباشر (الجدول ٦). وقام بإدخال معظم هذه التغييرات (٧٤ في المائة) بلدان نامية. وضمت هذه التغييرات تحديداً اتخاذ تدابير ترمي إلى تخفيض ضريبة الدخل المفروضة على الشركات (كما في مصر وغانا وسنغافورة)، وزيادة جهود الترويج (كما في البرازيل والهند). وتشهد بلدان متنوعة حالياً المزيد من تحرير صناعات محدّدة كتلك المتصلة بالخدمات المهنية (إيطاليا)، والاتصالات (بوتسوانا والرأس الأخضر)، والأعمال المصرفية (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومالي)، والطاقة (ألبانيا وبلغاريا).

الجدول ٦- التغييرات في اللوائح التنظيمية الوطنية، ١٩٩٢-٢٠٠٦

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
٤٣	٥٦	٤٩	٦٣	٦٦	٧٦	٦٠	٦٥	٧٠	٧١	٧٢	٨٢	١٠٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣	٩٣
٧٧	١٠٠	١١٠	١١٢	١١٤	١٥٠	١٤٥	١٣٩	١٥٠	٢٠٧	٢٤٧	٢٤٢	٢٧٠	٢٠٥	١٨٤	١٨٤	١٨٤	١٨٤	١٨٤	١٨٤
٧٧	٩٩	١٠٨	١٠٦	٩٨	١٣٤	١٣٦	١٣٠	١٤٧	١٤٣	٢٣٤	٢١٨	٢٣٤	١٦٤	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧	١٤٧
١	٢	٦	١٦	١٦	٩	٩	٣	١٤	١٤	١٢	٢٤	٣٦	٤١	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧: الشركات عبر الوطنية، والصناعات الاستخراجية، والتنمية، الجدول أولاً-٨.

غير أنه في بعض الصناعات لوحظ فرض قيود جديدة على الملكية الأجنبية أو اتخاذ تدابير تضمن حصة أكبر للحكومة من العائدات. وهذه الخطوات شاعت أكثر ما شاعت في الصناعات الاستخراجية وفي الصناعات التي تُعتبر ذات أهمية "استراتيجية". وعلى سبيل المثال، تشترط الجزائر نسبة ٥١ في المائة من الملكية كحد أدنى لحصة الحكومة في مشاريع النفط والغاز التي تملكها الدولة، وأعدت بوليفيا، بتوقيعها عقوداً جديدة مع شركات عبر وطنية، ملكية احتياطيات النفط لشركة النفط الحكومية. وفي الاتحاد الروسي، يخضع الاستثمار الأجنبي لقيود في "قطاعات استراتيجية" مثل صناعات الدفاع والصناعات الاستخراجية، ولا يُسمح في الصناعات الاستخراجية إلا بحصة الأقلية. وفي فنزويلا، تجري حالياً عمليات التأميم في قطاعي الطاقة والاتصالات باعتبارهما "قطاعين استراتيجيين".

وأما تصوّر إمكانية أن تؤدي هذه التغييرات وغيرها إلى إطلاق الحمائية من جديد فقد أثار شيئاً من القلق. غير أن هذا الاتجاه، كما في عام ٢٠٠٥، يقتصر فيما يبدو على عدد ضئيل نسبياً من البلدان وعلى صناعات محددة.

واستمر عدد اتفاقات الاستثمار الدولية في الازدياد فقارب مجموعها ٥٥٠٠ اتفاق في نهاية عام ٢٠٠٦: منها ٥٧٣ معاهدة استثمار ثنائية، و٢٦٥١ معاهدة ضريبية مزدوجة، و٢٤١ اتفاقاً للتجارة الحرة وترتيبات التعاون الاقتصادي تتضمن أحكاماً تتعلق بالاستثمار. وكاد يتضاعف في السنوات الخمس الماضية عدد اتفاقات التجارة التفضيلية التي تتضمن أحكاماً تتعلق بالاستثمار. وباتت البلدان النامية مشاركة متزايدة الأهمية في وضع قواعد الاستثمار الدولية، وهذا يفسر جانباً من جوانب نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب.

الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا بلغ ذروة لأن مواردها اجتذبت استثماراً أجنبياً مباشراً متزايداً.

بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أفريقيا ٣٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، أي ضعف المستوى الذي بلغه في عام ٢٠٠٤. ويُعزى ذلك إلى الزيادة في الاهتمام بالموارد الطبيعية، وتحسُّن آفاق أرباح الشركات، ووجود مناخ مؤات بدرجة أكبر للأعمال التجارية. أما قيمة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود فقد سجّلت رقماً قياسياً وبلغت ١٨ مليار دولار، نصفها في شكل مشتريات من بلدان آسيا النامية قامت بها شركات عبر وطنية. وزادت أيضاً زيادة كبيرة المشاريع التأسيسية

والاستثمارات في التوسع. وعلى الرغم من هذه الزيادة، انخفضت حصة أفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠٠٦، مقارنة بنسبة ٣,١ في المائة في عام ٢٠٠٥، وهي نسبة تقل كثيراً عنها في مناطق نامية أخرى. وسجلت أيضاً تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من أفريقيا رقماً قياسياً فبلغت قيمتها ٨ مليارات دولار في عام ٢٠٠٦ مقابل ملياري دولار في عام ٢٠٠٥.

وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى ٣٣ بلداً أفريقياً وإلى جميع المناطق دون الإقليمية باستثناء الجنوب الأفريقي. وتلقت البلدان الأفريقية المضيفة العشرة الأولى نحو ٩٠ في المائة من هذه التدفقات. وفي ثمانية من هذه البلدان، تجاوزت قيمة هذه التدفقات البليون دولار في كل بلد. وأدت عمليات الاندماج والشراء الكبيرة عبر الحدود وكذلك الاستثمارات التأسيسية ومشاريع التوسيع دوراً هاماً في البلدان التي تصدرت البلدان المضيفة، لا سيما مصر ونيجيريا. ففي مصر التي تُعتبر البلد المتلقي الرئيسي في المنطقة تجاوز حجم التدفقات الداخلة ١٠ مليارات دولار، استثمر ٨٠ في المائة منها في التوسع وفي المشاريع التأسيسية في أنشطة غير نفطية. وشهدت جنوب أفريقيا هبوطاً كبيراً في التدفقات الداخلة بسبب بيع حصة أجنبية في شركة محلية لتعدين الذهب إلى شركة محلية، ولكن ذلك شكّل معظم التدفقات الخارجة من أفريقيا. وأدى البحث عن احتياطات جديدة من الموارد الطبيعية إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً في أفريقيا، فبلغ حجمه ٨ مليارات دولار، وذلك بعد سنتين متعاقبتين من الهبوط. ونتيجة لذلك، مثلت أقل البلدان نمواً ٢٣ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى المنطقة، وذلك يشكل زيادة كبيرة على مستوى عام ٢٠٠٥. ومن أقل البلدان نمواً هذه شهدت بروندي والرأس الأخضر وجيبوتي وإثيوبيا وغامبيا وغينيا - بيساو ومدغشقر والصومال والسودان أكبر زيادات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة أساساً باتجاه أنشطة جديدة في مجالي استكشاف النفط والتعدين.

وفي عام ٢٠٠٦، اعتمدت بلدان أفريقيا عديدة تدابير لاحتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ولتحسين أثر هذا الاستثمار في تنميتها. أما آفاق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أفريقيا فلا تزال آفاقاً إيجابية بسبب الارتفاع المستمر في الأسعار العالمية للسلع الأساسية رغم أنه من المتوقع أن تشهد شيئاً من الاعتدال في عام ٢٠٠٧.

بلغ حجم التدفقات إلى جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا ٢٠٠ مليار دولار، وارتفعت التدفقات الخارجة منها ارتفاعاً كبيراً ...

في عام ٢٠٠٦ ظل اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا اتجاهاً صاعداً فزاد حجمها بنحو ١٩ في المائة وبلغ مستوى مرتفعاً جديداً هو ٢٠٠ مليار دولار. وعلى المستوى دون الإقليمي، شهدت جنوب وجنوب شرق آسيا زيادة مستمرة في التدفقات، بينما حُفَّت وتيرة نمو هذه التدفقات في شرق آسيا. غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر في شرق آسيا يشهد الآن تحولاً أكبر في اتجاه الأنشطة التي تعتمد على كثافة المعرفة وعلى القيمة المضافة المرتفعة.

واحتفظت الصين وهونغ كونغ (الصين) بمركزيهما كأكبر متلقيين للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، تليهما سنغافورة والهند. وأما التدفقات الداخلة إلى الصين فقد انخفضت في عام ٢٠٠٦ لأول مرة منذ سبع سنوات. وهذا الهبوط المتوسط (بنسبة ٤ في المائة إلى مبلغ ٦٩ مليار دولار) نشأ أساساً عن تقلص حجم الاستثمارات في الخدمات المالية. واجتذبت هونغ كونغ (الصين) ٤٣ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، وسنغافورة ٢٤ مليار دولار (وهو مستوى عالٍ جديد)، والهند ١٧ مليار دولار (وهو مبلغ يعادل مجموع التدفقات التي دخلت إلى ذلك البلد في السنوات الثلاث السابقة).

وارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من المنطقة بمجموعها فقد ارتفعت بنسبة ٦٠ في المائة، فبلغ حجمها ١٠٣ مليارات دولار، وتضمنت زيادة في الاستثمارات من جميع أجزاء المنطقة ومن الاقتصادات الرئيسية فيها. وأما التدفقات الخارجة من هونغ كونغ (الصين)، وهي المصدر الأكبر للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، فقد زادت بنسبة ٦٠ في المائة فبلغ حجمها ٤٣ مليار دولار. وعززت الصين موقعها كمستثمر رئيسي، وتدركها الهند سريعاً. ويشكل بروز هذين البلدين كمصدرين هامين من مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر تحدياً لغلبة الاقتصادات الآسيوية الحديثة التصنيع في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من المنطقة. واستمر تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر من الهند والصين سعياً وراء الموارد. وإضافة إلى ذلك، فإن الجهود التي تبذلها المشاريع الصينية المملوكة للدولة ومجموعات الشركات الهندية المملوكة للقطاع الخاص من أجل اكتساب أصول استراتيجية في الخارج، وهو ما يبرزه قيام شركة تانا ستيل (الهند) بشراء مجموعة كورس (المملكة المتحدة وهولندا) بمبلغ ١١

مليار دولار، فقد أدت إلى مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين والهند إلى الاقتصادات المتقدمة النمو.

ولا بد للنمو الاقتصادي السريع في جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا من مواصلة تغذية ودفع الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى هذه المنطقة طلباً للأسواق. وسوف تصبح المنطقة أيضاً أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر الساعي إلى الكفاءة، لأن بلداناً مثل الصين والهند وإندونيسيا وفيت نام تخطط لإحداث تحسُّن كبير في هيكلها الأساسية. وفي أثناء النصف الأول من عام ٢٠٠٧، شهدت صفقات الاندماج والشراء عبر الحدود زيادة في قيمتها قاربت ٢٠ في المائة مقارنة بالفترة المقابلة في عام ٢٠٠٦. ويُتوقع أيضاً أن يستمر تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة.

... بينما ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى غرب آسيا تتصاعد إلى مستويات غير مسبوقة.

شهد عام ٢٠٠٦ زيادة بنسبة ٤٤ في المائة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الاقتصادات الأربعة عشر في غربي آسيا فبلغ حجمها ٦٠ مليار دولار لأول مرة. كما شهد عام ٢٠٠٦ تقدماً في عملية تخصيص خدمات متنوعة، وتحسُّن المناخ العام للأعمال التجارية. وأما النمو الاقتصادي القوي في المنطقة فقد شجّع الاستثمار، كما اجتذبت أسعار النفط المرتفعة مزيداً من الاستثمار الأجنبي المباشر في النفط والغاز وفي الصناعات التحويلية المتصلة بهما.

وجعل عدد قليل من عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود وكذلك تخصيص الخدمات المالية تركيا أكبر متلقٍ في غربي آسيا حيث بلغ حجم التدفقات إليها ٢٠ مليار دولار. واحتلت المملكة العربية السعودية المركز الثاني حيث بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إليها ١٨ مليار دولار (وفي هذا زيادة بمبلغ ٥١ في المائة مقارنة بمستويات العام ٢٠٠٥)، وتلتها الإمارات العربية المتحدة حيث اجتذبت المناطق الحرة حصة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إليها. وظلت الخدمات تشكل القطاع الغالب بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر في غربي آسيا، فأتجهت نسبة كبيرة منها إلى الخدمات المالية جرّاء سياسات التخصيص والتحرير في عدد من بلدان المنطقة. وأُبرمت أيضاً بضع صفقات كبيرة في صناعات الاتصالات في الأردن وتركيا. ونجحت جهود بلدان الخليج المبدولة لتنويع أنشطتها الإنتاجية خارج إطار الأنشطة المتصلة بالنفط في اجتذاب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

إلى قطاع الصناعة. وفي أثناء النصف الأول من عام ٢٠٠٧، زادت قيمة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود بنسبة قاربت ٣ في المائة مقارنة بالفترة المقابلة لها في عام ٢٠٠٦.

وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة في غربي آسيا بنسبة ٥ في المائة، فبلغ حجمها ١٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ ممثلاً مستوى جديداً في الارتفاع، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط وللفائض في الحساب الجاري في البلدان المنتجة للنفط. ونالت الكويت نصيب الأسد (٨٩) في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من المنطقة، وهي تدفقات اتجهت في معظمها إلى صناعة الاتصالات. وأما قيمة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود التي قامت بها شركات المنطقة فقد بلغ مجموعها ٣٢ مليار دولار، وشمل ٦٧ في المائة من هذه العمليات شركات من الإمارات العربية المتحدة ثاني أكبر مستثمر من بلدان غربي آسيا.

وفي عام ٢٠٠٦، بلغ حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أوقيانسيا ٣٣٩ مليون دولار، وهذا يمثل هبوطاً بنسبة ١١ في المائة، وظلت هذه التدفقات متركزة في صناعة التعدين. واتجهت الاستثمارات أيضاً إلى أنشطة تجهيز السمك على الشواطئ في بابوا غينيا الجديدة وجزر مارشال، كما اتجهت إلى السياحة في اقتصادات بعض البلدان مثل فيجي وفانواتو.

أدت الاستثمارات التأسيسية والإيرادات المعاد استثمارها إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وسجلت التدفقات الخارجة منها مستويات قياسية جديدة

لقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ١١ في المائة لتصل إلى ٨٤ مليار دولار. إلا أنه إذا استُثنت المراكز المالية العاملة في الخارج، تكون هذه التدفقات قد بلغت ٧٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، أي المستوى نفسه الذي بلغته في عام ٢٠٠٥. وهذا يتناقض تناقضاً حاداً مع الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من المنطقة التي سجلت زيادة هائلة بنسبة ١٢٥ في المائة لتصل إلى ٤٣ مليار دولار (أو ٤٩ مليار دولار إذا أُضيفت المراكز المالية العاملة في الخارج). وظلت البرازيل والمكسيك تمثلان البلدين الرئيسيين ضمن بلدان المنطقة المتلقية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (حيث بلغت حصة كل منهما ١٩ مليار دولار)، تليهما شيلي وجزيرة فيرجين البريطانية وكولومبيا. وتُخفي حالة ركود تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر الداخلة إلى هذه المنطقة (باستثناء المراكز المالية العاملة في الخارج) تفاوتت فيما بين مختلف البلدان؛ ففي أمريكا الجنوبية، سجل معظم البلدان نمواً إيجابياً قوياً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن هذا النمو قابله انخفاض كبير في كولومبيا وفنزويلا. وثمة سمتان اثنتان ميزتا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى المنطقة، وهما سمتان تتمثلان في أن الاستثمارات التأسيسية أصبحت أكثر أهمية من عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، وأن الإيرادات المعاد استثمارها أصبحت تشكل مكوناً متزايد الأهمية (المكون الأكبر في أمريكا الجنوبية وحدها).

وقد حصل القطاع الصناعي، مرة أخرى، على الحصة الأكبر من التدفقات الداخلة، بينما زادت حصة قطاع الخدمات زيادة طفيفة. وفي قطاع الخدمات، واصلت الشركات عبر الوطنية انسحابها من الاستثمار في المرافق العامة، ولا سيما من صناعة الكهرباء. وظل القطاع الأولي يشكل قطاعاً جذاباً للاستثمار بالنظر إلى الارتفاع المستمر في أسعار السلع الأساسية.

وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من المنطقة موجهة بصورة رئيسية نحو الصناعات الاستخراجية، تليها الصناعات التحويلية القائمة على الموارد الطبيعية ثم قطاع الاتصالات. وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من البرازيل هي التدفقات الأكبر في المنطقة حيث بلغت ٢٨ مليار دولار - وهو أعلى مستوى تسجله على الإطلاق - لتتجاوز لأول مرة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إليها. وهذا يرجع أساساً إلى العملية المذكورة آنفاً والتي تمثلت في شراء شركة إنكو (Inco) (وهي شركة منتجي النيكل الكندية) من قبل شركة CVRD للتعدين، حيث شكّلت هذه العملية أكبر صفقة تعقدتها شركة من شركات البلدان النامية على الإطلاق. وهناك شركات من بلدان أخرى، ولا سيما من الأرجنتين وشيلي والمكسيك وفنزويلا، قد أخذت تسعى أيضاً وعلى نحو متزايد إلى تدويل عملياتها من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولقد استمر في عام ٢٠٠٦ الاتجاه نحو تزايد تدخل الدولة، ولكن هذا التدخل الذي كان في السنة السابقة يحدث بصورة رئيسية في الصناعات الاستخراجية قد امتدّ ليشمل صناعات أخرى مثل الاتصالات والكهرباء، وبخاصة في بوليفيا وفنزويلا. ففي هذا البلد الأخير، تم التفاوض على صفقة مع شركات Verizon و AES و CMS (وجميعها شركات من الولايات المتحدة) حيث وافقت هذه الشركات الثلاث على تصفية استثماراتها وتحويل أصولها إلى الحكومة، بينما تخطط حكومة بوليفيا لشراء المؤسسة الوطنية للاتصالات (Entel) التي تسيطر عليها شركة الاتصالات الإيطالية Telecom Italia. وعلى النقيض من ذلك،

تمضي حكومة كولومبيا قُدماً في تنفيذ برنامج لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتقليص حجم القطاع العام، بما في ذلك في قطاع الصناعات الاستخراجية.

ومن المتوقع أن تسجل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، باستثناء المراكز المالية العاملة في الخارج، زيادة معتدلة في عام ٢٠٠٧ ناشئة على نحو متزايد عن الاستثمارات التأسيسية وليس عن عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود.

وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب - شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة زيادة للسنة السادسة على التوالي ...

زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب - شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة بنسبة ٦٨ في المائة لتصل إلى ٦٩ مليار دولار - مسجلة بذلك ارتفاعاً كبيراً عن مستواها في السنتين السابقتين. وقد استأثرت أكبر خمسة بلدان متلقية للاستثمارات (الاتحاد الروسي، ورومانيا، وكازاخستان، وأوكرانيا، وبلغاريا، بهذا الترتيب) ما نسبته ٨٢ في المائة من مجموع التدفقات الداخلة. فقد زادت التدفقات إلى الاتحاد الروسي بمقدار الضعف تقريباً لتصل إلى ٢٨,٧ مليار دولار، بينما سجلت التدفقات الداخلة إلى رومانيا وبلغاريا زيادة كبيرة توفيقاً لانضمامهما إلى الاتحاد الأوروبي في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ ونتيجة لسلسلة من صفقات الخصخصة. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من المنطقة للسنة السادسة على التوالي لتصل إلى ١٨,٧ مليار دولار. وهذه التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج تعكس جميعها تقريباً توسع الشركات عبر الوطنية الروسية في الخارج، وبخاصة توسع بعض الشركات الكبرى المعتمدة على الموارد والتي تسعى لأن تصبح من الشركات الفاعلة على المستوى العالمي، وبعض المصارف الآخذة في التوسع إلى بلدان أخرى في رابطة الدول المستقلة.

وبينما كان قطاع الخدمات قطاعاً مزدهراً بصفة خاصة نتيجة لتزايد عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في قطاع الصناعة المصرفية، فقد تلقى القطاع الأولي حصة أكبر من التدفقات الداخلة نتيجة للارتفاع الشديد في الطلب على الموارد الطبيعية. وفي بعض اقتصادات رابطة الدول المستقلة المعتمدة على الموارد الطبيعية، مثل الاتحاد الروسي، واصلت الدولة تعزيز سيطرتها في قطاع الصناعات الاستراتيجية. وفي بلدان جنوب - شرق أوروبا، لا تزال السياسات العامة المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر متوافقة مع انضمام هذه البلدان، أو

تطلعها إلى الانضمام، إلى الاتحاد الأوروبي ومع هدفها المتمثل في التعجيل بوتيرة خصخصة المؤسسات المملوكة للدولة.

ومن المتوقع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى المنطقة أن تكون قوية بصفة خاصة في الاقتصادات الكبيرة مثل الاتحاد الروسي وأوكرانيا، وكذلك في العضوين الجديدين في الاتحاد الأوروبي (بلغاريا ورومانيا).

... بينما كانت الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان المتقدمة واسعة الانتشار.

لقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان المتقدمة لتصل إلى ٨٥٧ مليار دولار - أي أعلى بما نسبته ٤٥ في المائة عن مستواها في السنة السابقة - مما يعكس حدوث زيادة أخرى في عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود. وعلى النقيض من الاتجاه التصاعدي الذي سجلته الدورة السابقة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية العقد الماضي، فإن الزيادة الحالية كانت واسعة الانتشار في جميع المناطق المتقدمة. وقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الولايات المتحدة انتعاشاً قوياً لتصل إلى ١٧٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٦، حيث سُجلت مستويات قياسية من التدفقات في قطاع الصناعة الكيماوية بينما تضاعفت التدفقات إلى كندا، نتيجة لموجة من عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في قطاع التعدين، لتصل إلى مستوى قياسي قدره ٦٩ مليار دولار. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان الخمسة والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بنسبة ٩ في المائة لتصل إلى ٥٣١ مليار دولار. فقد سُجلت في بلجيكا وإيطاليا ولكسمبرغ زيادات في التدفقات الداخلة عوّضت بل وفاق الانخفاضات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى آيرلندا وإسبانيا والمملكة المتحدة، بينما وصلت التدفقات الداخلة إلى الأعضاء العشرة الجدد في الاتحاد الأوروبي إلى ٣٩ مليار دولار - مُسجلة بذلك أعلى مستوى تبلغه حتى الآن. ونتيجة لبعض العمليات الكبيرة التي اشتملت على بيع شركات أجنبية منتسبة اشتريتها شركات يابانية، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى اليابان أصبحت سلبية لأول مرة منذ عام ١٩٨٩ (-٦,٥ مليار دولار). كما أن حصة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من البلدان النامية في مجموع قيمة المبيعات المتصلة بعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود بلغت ٩ في المائة في عام ٢٠٠٦ مقارنة بنسبة قدرها ٧ في المائة في عام ٢٠٠٥ وذلك، إلى حد كبير، كنتيجة لعدة صفقات ضخمة.

وقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من البلدان المتقدمة أيضاً زيادة بنسبة ٤٥ في المائة لتصل إلى ترليون دولار. وكانت الولايات المتحدة وخمسة بلدان من بلدان الاتحاد الأوروبي من بين أكبر اقتصادات العالم العشرة المستثمرة في الخارج. وظلت فرنسا تمثل ثاني أكبر المستثمرين على نطاق العالم للسنة الثانية على التوالي (١١٥ مليار دولار)، بينما واصلت الشركات الإسبانية توسعها في الخارج بوتيرة سريعة لتصل استثماراتها الخارجية إلى ٩٠ مليار دولار، وهو أعلى مستوى تسجله التدفقات من إسبانيا على الإطلاق. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من هولندا ٢٣ مليار دولار كنتيجة رئيسية لشراء شركة Arcelor (لكسمبرغ) من قبل شركة Mittal Steel (شركة مسجلة في هولندا) - وهي أكبر صفقة تحدث خلال السنة.

وفي حين أن استمرار رفع الضوابط التنظيمية في القطاع المالي كان السبب الرئيسي لحدوث الزيادة الكبيرة في عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في مجال الخدمات المالية، فإن ارتفاع أسعار السلع الأساسية وجهود الدمج قد حفزت عقد مثل هذه الصفقات في صناعة التعدين. وقد اعتمد العديد من البلدان المتقدمة سياسات من شأنها أن تؤدي، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى زيادة قدرتها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم أن هناك بعض المشاعر الحمائية التي لا تزال قائمة أو الآخذة في التزايد مرة أخرى في بعض البلدان المتقدمة.

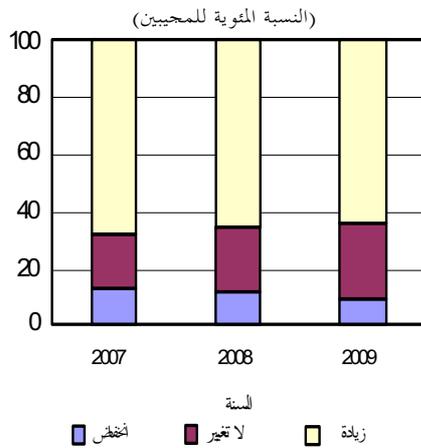
ولا تزال آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة مشرقة. ومن المتوقع للنمو الاقتصادي القوي، وإن يكن بوتيرة أكثر اعتدالاً مما كان عليه في عام ٢٠٠٦، وارتفاع مستوى أرباح الشركات، والاتجاه التصاعدي لأسعار أسهم رأس المال، أن تزيد من تحفيز عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود؛ فقد زادت هذه العمليات بالفعل بنسبة ٦٦ في المائة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧ عما كانت عليه في الفترة نفسها من عام ٢٠٠٦.

وعلى العموم، تظل إمكانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إيجابية

من المتوقع للاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أن يتواصل في عام ٢٠٠٧ وما بعده - وإن يكن بمعدل أبطأ إلى حد ما مما كان عليه في عام ٢٠٠٦. وسوف يكون هذا متوافقاً مع النمو الاقتصادي العالمي الذي يُتوقع أن يظل عند مستوى أعلى من اتجاهه الأطول أجلاً رغم أنه قد يتباطأ بوتيرة معتدلة. وهذا توقع تؤكده الزيادة التي سجلتها عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود لتصل إلى ٥٨١ مليار دولار في النصف الأول من عام ٢٠٠٧ - أي بزيادة نسبتها ٥٤ في المائة مقارنة بالفترة المقابلة من عام ٢٠٠٦ - كما تؤكده النتائج التي خلصت إليها دراسات استقصائية مختلفة.

وفي دراسة الأونكتاد الاستقصائية لآفاق الاستثمار العالمي (*World Investment Prospects Survey*)، أبدى ما يزيد عن ٦٣ في المائة من الشركات عبر الوطنية المقيمة على الاستثمار تفضيلاً لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مدى الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ (الشكل ٢). وتشير الدراسة الاستقصائية إلى أن الصين والهند هما البلدان الأكثر جاذبية كوجهتين للاستثمار الأجنبي المباشر، في حين اعتُبرت منطقة شرق وجنوب وجنوب - شرق آسيا المنطقة الأكثر جاذبية. وهذه نتائج تؤكدتها عدة منظمات دولية ومعاهد بحوث، كما تؤكدتها نتائج دراسة استقصائية أخرى أجراها الأونكتاد بالاشتراك مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، حيث توقع ما نسبته ٧٦ في المائة من المقيمين من بين كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات الأجنبية المنتسبة أن يواصلوا زيادة الاستثمارات في البلدان المضيفة على مدى السنوات الثلاث التالية.

الشكل ٢- آفاق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩: الردود على الدراسة الاستقصائية للأونكتاد



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧، الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية، الشكل الأول - ٢١.

إلا أنه بالرغم من هذه الإمكانيات الإيجابية عموماً، فإن هناك عدة تحديات ومخاطر تواجه الاقتصاد العالمي وقد تكون لها آثار على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. وهذه تشمل الاختلالات العالمية في الحساب الجاري التي تسبب تقلبات في أسعار الصرف، وتقلب أسعار النفط، واحتمال حدوث تشدد في شروط الأسواق المالية. كما أعرب المقيمون على الدراسة الاستقصائية للأونكتاد عن بعض الهواجس إزاء التصاعد المحتمل للترعة الحمائية والمخاطر التي تتهدد العالم كالإرهاب والحروب. ولكنهم أعربوا عن اعتقادهم بأن إمكانية تأثير هذه الأنواع من المخاطر على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير متدنية نسبياً. ومع ذلك، فإن هذه الاعتبارات تؤكد ضرورة توخي الحذر في تقييم الآفاق المرتقبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية

أدى ارتفاع أسعار المعادن والنفط والغاز الطبيعي إلى تزايد نشاط الشركات عبر الوطنية في قطاع الصناعات الاستخراجية.

لقد كان لمشاركة الشركات عبر الوطنية في قطاع الصناعات الاستخراجية تاريخ من التجارب المتفاوتة. ففي أوائل القرن العشرين، كانت هذه الصناعات تستحوذ على النصيب الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نتيجة للتوسُّع الدولي للشركات التابعة للقوى الاستعمارية. ومع حصول عدد متزايد من المستعمرات السابقة على الاستقلال في أعقاب الحرب العالمية الثانية وإنشاء منظمة البلدان المصدِّرة للنفط (أوبك)، أخذت هيمنة هذه الشركات عبر الوطنية في التراجع، كما تراجع حصة الصناعات الاستخراجية في الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم. ومنذ منتصف السبعينات من القرن الماضي، بصفة خاصة، سجلت حصة قطاع النفط والغاز واستخراج المعادن في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي انخفاضاً مطَّرداً بينما سجلت القطاعات الأخرى نمواً بوتيرة أسرع بكثير. بيد أنه نتيجة لارتفاع أسعار المعادن، سجلت حصة الصناعات الاستخراجية في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي زيادة في الآونة الأخيرة، رغم أنها لا تزال أدنى بكثير من حصة كل من قطاعي الخدمات والصناعة. ولذلك فإن الوقت مناسب للعودة في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٧ إلى تناول دور الشركات عبر الوطنية في الصناعات الاستخراجية وتأثيره على التنمية.

وتتسم أسواق المعادن العالمية بتوزيع جغرافي غير متكافئ للاحتياطيات والإنتاج والاستهلاك. فبعض البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية هي منتجة رئيسية ومصدِّرة صافية لمختلف المعادن، في حين أن البلدان المتقدمة والاقتصادات الناشئة السريعة النمو هي المستهلكة والمستوردة الرئيسية لها. وهذه الاختلالات تثير في بعض الأحيان شواغل لدى البلدان المستوردة إزاء أمن الإمدادات، كما أنها تثير شواغل لدى البلدان المصدِّرة إزاء إمكانية الوصول إلى الأسواق. وتُعتبر إمدادات المعادن أمراً أساسياً بالنسبة للتنمية الاقتصادية: إذ لا يمكن لأي اقتصاد حديث أن يعمل دون أن يتمكن من الحصول على هذه المواد الخام على نحو كافٍ وآمن ومتيسِّر من حيث التكلفة. ويمكن للشركات عبر الوطنية أن تؤدي في هذا السياق دوراً هاماً بالنسبة للبلدان المضيفة وبلدان المنشأ على السواء. فبالنسبة للبلدان المضيفة التي تفتقر إلى

القدرات المحلية الضرورية لتحويل مواردها الطبيعية إلى سلع تجارية، يمكن للشركات عبر الوطنية أن تجلب رؤوس الأموال والمعارف اللازمة فضلاً عن إتاحة الوصول إلى الأسواق؛ وبالنسبة لبلدان المنشأ، يمكن للشركات عبر الوطنية أن تكون بمثابة أداة لتأمين الحصول على الإمدادات الأجنبية. والواقع أن بعض أكبر الشركات عبر الوطنية في العالم تنشط في قطاع الصناعات الاستخراجية، وهناك عدد من الشركات عبر الوطنية الجديدة التي بدأت تعمل في قطاع استخراج الموارد في العقد الماضي ومن بينها شركات من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وتعكس بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر هذا التوسع للشركات عبر الوطنية في الخارج. فخلال الفترة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٥، انخفض مجموع حصص البلدان المتقدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في قطاع الصناعات الاستخراجية من ٩٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٩٥ في المائة في عام ٢٠٠٥.

ويؤثر تقلب أسواق المعادن على السياسات الحكومية وكذلك على قرارات الاستثمار التي تتخذها الشركات عبر الوطنية. وتعكس طفرة الأسعار الحالية، جزئياً، حدوث زيادة قوية في الطلب على النفط والغاز ومختلف المعادن الفلزية ولا سيما من بعض الاقتصادات النامية التي تشهد نمواً سريعاً، وبخاصة الصين. فعلى الرغم من أن أسعار بعض السلع الأساسية كالألومنيوم والنحاس والذهب والنفط قد حافظت، حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٧، على مستويات قريبة من أعلى مستوياتها بالأرقام الإسمية، فإن من الصعب التنبؤ باتجاهاتها في المستقبل. غير أن الخبراء يتفقون على أن تكاليف استغلال الترسبات المعدنية الجديدة يرجح أن ترتفع، الأمر الذي قد يبقّي الأسعار عند مستويات عالية نسبياً في السنوات القادمة. وقد أفضى ارتفاع الأسعار إلى حدوث طفرة في الاستثمار في قطاع التنقيب عن المعادن واستخراجها. فالاستثمار الخاص العالمي في مجال استغلال المعادن غير الفلزية، على سبيل المثال، قد زاد من ملياري دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ما يقدرُ بسبعة مليارات دولار في عام ٢٠٠٦، كما تضاعفت على مدى الفترة نفسها أنشطة الحفر لاستخراج النفط والغاز، فارتفع معدل استخدام أجهزة الحفر إلى قرابة ٩٢ في المائة.

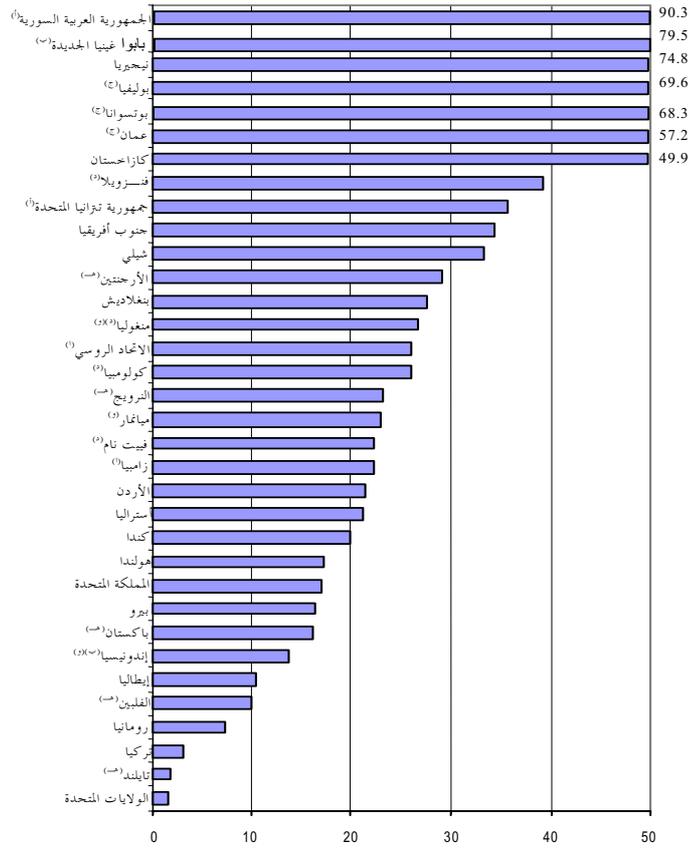
وإن الأهمية النسبية للشركات الأجنبية المنتسبة في قطاع إنتاج المعادن تتفاوت بحسب الاقتصاد والمعدن ...

لا تزال البلدان المتقدمة تجتذب حلاً تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات الاستخراجية، وهو ما يفسره جزئياً النشاط الكبير لعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود. إلا أن حصة هذه البلدان في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في هذه الصناعات قد انخفضت من نحو ٩٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٧٠ في المائة في عام ٢٠٠٥. أما حصة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية كوجهات لاستثمارات الشركات عبر الوطنية في قطاع الصناعات الاستخراجية فقد زادت على مدى العقدين الماضيين. فبين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠، زادت حصتها المشتركة المقدرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في هذه الصناعات بأكثر من الضعف، ثم عادت فزادت خلال الفترة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٥ بمقدار النصف. وعقب ظهور اكتشافات معدنية جديدة، ظهر عدد من البلدان الجديدة المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، بما فيها بلدان من أقل البلدان نمواً مثل تشاد وغينيا الاستوائية ومالي. وخلال هذه الفترة، أصبح الاتحاد الروسي وغيره من البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة وجهات هامة أيضاً لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات الاستخراجية.

وتتفاوت أهمية الصناعات الاستخراجية في الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بحسب الاقتصاد المضيف. ففي كل مجموعات البلدان الرئيسية، تستأثر الصناعات الاستخراجية لبعض البلدان بحصة كبيرة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل: مثل أستراليا وكندا والنرويج من بين البلدان المتقدمة؛ وبوتسوانا وجنوب أفريقيا ونيجيريا في أفريقيا؛ وإكوادور وبوليفيا وشيلي وفنزويلا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وكازاخستان في جنوب - شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة (الشكل ٣). وفي عدد من البلدان المنخفضة الدخل والغنية بالموارد المعدنية، تستأثر الصناعات الاستخراجية بحل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل؛ ولا يوجد في العديد من هذه البلدان سوى القليل من الصناعات الأخرى التي يمكن أن تجتذب قدرًا كبيراً من الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بسبب صغر أسواقها المحلية وضعف قدراتها الإنتاجية.

وتتفاوت الأهمية النسبية للشركات الأجنبية في إنتاج المعادن الفلزية والماس تفاوتاً واسعاً بحسب البلد. فإنتاج الشركات الأجنبية المنتسبة يشكل تقريباً كل الإنتاج (غير منتجات الصناعة المعدنية الحرفية) في أقل البلدان نمواً مثل غينيا وجمهورية ترازيا المتحدة وزامبيا، وكذلك في الأرجنتين وبوتسوانا وغابون وغانا ومنغوليا وناميبيا وباروا غينيا الجديدة (الشكل ٤). وفي هذه البلدان، تعمل الشركات عبر الوطنية عموماً من خلال امتيازات تُمنح لها في شكل تراخيص تنقيب وتعدين. وفي عشرة بلدان أخرى من البلدان الرئيسية المنتجة للمعادن، يشكل إنتاج الشركات الأجنبية المنتسبة نسبة تقدر بما يتراوح بين ٥٠ و ٨٦ في المائة من مجموع الإنتاج. وعلى النقيض من ذلك، تشكل حصة جمهورية إيران الإسلامية وبولندا والاتحاد الروسي نسبة ضئيلة جداً. وفي قطاع النفط والغاز، يشكل إنتاج الشركات الأجنبية المنتسبة عموماً حصة من مجموع الإنتاج أدنى من حصتها في قطاع استخراج المعادن. ففي عام ٢٠٠٥، بلغت حصتها المقدرة من الإنتاج ٢٢ في المائة من مجموع الإنتاج العالمي للنفط والغاز، وكان متوسط الحصة أعلى في البلدان المتقدمة (٣٦ في المائة) منه في البلدان النامية (١٩ في المائة) وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (١١ في المائة). بيد أنه كان هناك تفاوت واسع فيما بين البلدان النامية. ففي غرب آسيا، بلغ ناتج الشركات الأجنبية المنتسبة ما متوسطه ٣ في المائة فقط من مجموع الإنتاج، بينما بلغت الحصة المقابلة في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى ما متوسطه ٥٧ في المائة. وشكل إنتاج الشركات الأجنبية ما يزيد عن نصف مجموع الإنتاج في الأرجنتين واندونيسيا وأنغولا والسودان وغينيا الاستوائية والمملكة المتحدة. ومن جهة ثانية، لم يُعز أي إنتاج لشركات أجنبية منتسبة في بلدان كالكويت والمكسيك والمملكة العربية السعودية (الشكل ٥).

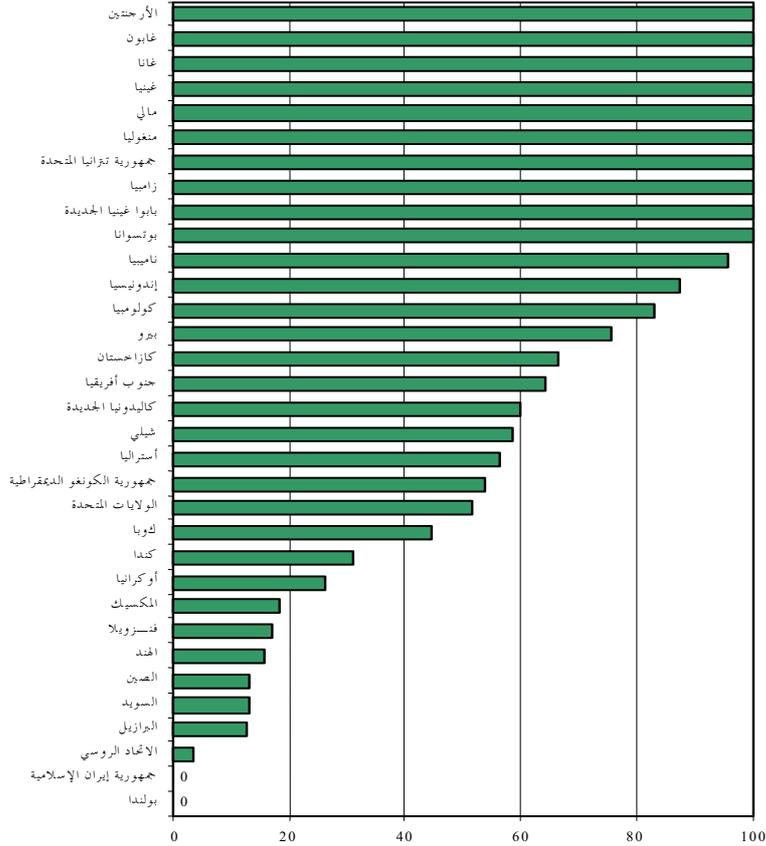
الشكل ٣- حصة الصناعات الاستخراجية في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لنخبة من الاقتصادات، ٢٠٠٥
(نسبة مئوية)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧، الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية، الشكل الرابع - ٣.

- | | | | |
|-----|------|------|--------------------|
| (أ) | ٢٠٠١ | (د) | ٢٠٠٢ |
| (ب) | ١٩٩٧ | (هـ) | ٢٠٠٤ |
| (ج) | ٢٠٠٣ | (و) | على أساس الموافقة. |

الشكل ٤ - حصة الشركات الأجنبية المنتسبة^(أ) في إنتاج المعادن^(ب) في نخبة من البلدان المضيفة التي توجد فيها ترسبات كبيرة من المعادن^(ج)، ٢٠٠٦



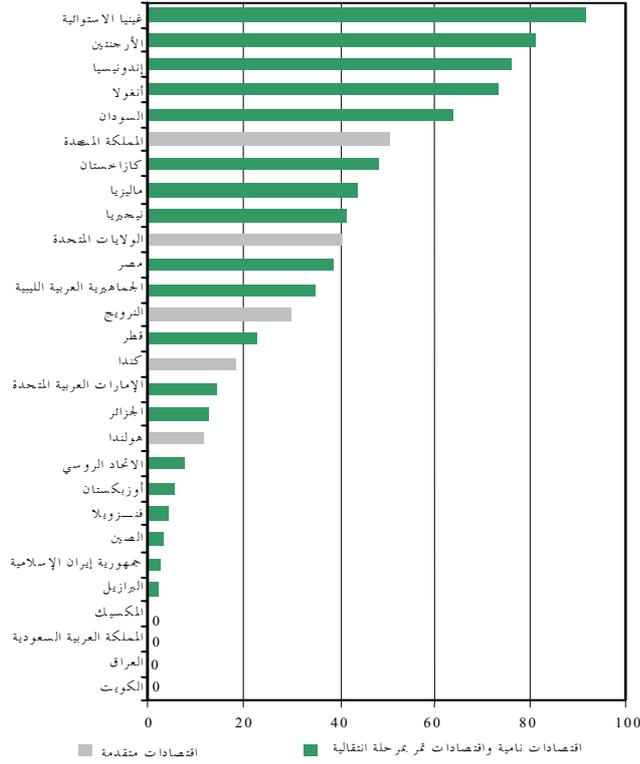
المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧، الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية، الشكل الرابع - ٤.

(أ) تشمل حصة الشركات الأجنبية المنتسبة جميع الشركات ذات الملكية الأجنبية أو الشركات التي لا تقل نسبة الملكية الأجنبية فيها عن ١٠ في المائة.

(ب) مُقاساً على أساس قيمة الإنتاج.

(ج) بما في ذلك الماس، وباستثناء منتجات الصناعة المعدنية الحرفية.

الشكل ٥ - حصة الشركات الأجنبية في إنتاج النفط والغاز^(أ) في نخبة من الاقتصادات الرئيسية المنتجة للنفط والغاز، ٢٠٠٥ (نسبة مئوية)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧، الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية، الشكل الرابع - ٥.

ملاحظة: يشمل إنتاج الشركات الأجنبية من النفط والغاز عمليات الاستخراج التي تنفذها شركات أغلبية أسهمها مملوكة ملكية أجنبية تحصل على امتيازات بموجب عقود الخدمات الصرفة أو في إطار المشاريع المشتركة أو غير ذلك من الأشكال التعاقدية. وتُستبعد هنا مشاركة الشركات الأجنبية من خلال عقود الخدمات الصرفة. وبالنسبة لكل مجموعة أو مجال من أنشطة الإنتاج على نطاق العالم، قُسم الإنتاج السنوي بين الشركات المعنية بحسب النسبة المئوية لحصتها الصافية من الناتج.

(أ) مقاساً بما يعادل ملايين البراميل من النفط.

... وهذا يعكس وجود عالم متنوع ومتغير من الشركات عبر الوطنية العاملة في مجال الصناعات الاستخراجية تهيمن عليه الشركات المملوكة ملكية خاصة في قطاع استخراج المعادن والمؤسسات المملوكة للدولة في قطاع النفط والغاز.

وتتفاوت الأهمية النسبية للشركات عبر الوطنية في إنتاج المعادن الفلزّية والنفط والغاز تفاوتاً واسعاً. ففي مجال استخراج المعادن، كانت البلدان المتقدمة في عام ٢٠٠٥ مقررًا لخمس عشرة شركة من بين أكبر ٢٥ شركة، مرتبة بحسب حصتها من قيمة الإنتاج العالمي (انظر الجدول ٧ الذي تُدرج فيه أكبر ١٠ شركات عبر وطنية). وكانت هناك ثماني شركات أخرى من البلدان النامية، أما الشركتان المتبقيتان فكانتا من الاتحاد الروسي. والشركات الثلاث التي تنصدر القائمة هي BHP Billiton (أستراليا)، وRio Tinto (المملكة المتحدة)، وCVRD (البرازيل). كما ظهرت على القائمة ثلاث شركات مملوكة للدولة هي: Codelco (شيلي)، وAlrosa (الاتحاد الروسي)، وKGHM Polska Miedz (بولندا). وبعد قيام شركة CVRD بشراء شركة Inco (كندا) يُقدَّر أن تكون الشركة الأولى قد أصبحت أكبر منتج للمعادن الفلزّية في العالم في عام ٢٠٠٦ - وهي المرة الأولى التي تحتل فيها شركة من أمريكا اللاتينية هذا المركز. وتتفاوت مستوى تدويل عمليات هذه الشركات الكبرى تفاوتاً واسعاً. ففي عام ٢٠٠٥، كان لشركة Rio Tinto عمليات تعدينية في العدد الأكبر (١٠) من البلدان المضيفة، تليها شركة Anglo American، وشركة AngloGold Ashanti ثم شركة Glencore International. وعلى النقيض من ذلك، لم يكن لدى كبار المنتجين مثل شركة Codelco وشركة CVRD وشركة Debswana (بوتسوانا) أي إنتاج تعديني في الخارج.

الجدول ٧- أكبر ١٠ شركات على مستوى العالم في مجال استخراج المعادن
والنفط والغاز، مرتبة بحسب إجمالي الإنتاج، ٢٠٠٥

الرتبة	اسم الشركة	بلد المنشأ	ملكية الدولة (%)	الحصة من الإنتاج العالمي (%)	عدد الاقتصادات المضيفة ذات الإنتاج
استخراج المعادن					
١	BHP Billiton	أستراليا	-	٤,٨	٧
٣	Rio Tinto	المملكة المتحدة	-	٤,٦	١٠
٢	CVRD	البرازيل	١٢	٤,٤	-
٤	Anglo American	المملكة المتحدة	-	٤,٣	٩
٥	Codelco	شيلي	١٠٠	٣,٢	-
٦	Norilsk Nickel	الاتحاد الروسي	-	٢,٢	١
٧	Phelps Dodge	الولايات المتحدة	-	٢,٠	٢
٨	Grupo México	المكسيك	-	١,٦	٢
٩	Newmont Mining	الولايات المتحدة	-	١,٣	٧
١٠	Freeport McMoran	الولايات المتحدة	-	١,٣	١
	Top 10			٢٩,٧	
النفط والغاز					
١	Saudi Aramco	المملكة العربية السعودية	١٠٠	٨,٨	-
٢	Gazprom	الاتحاد الروسي	٥١	٧,٧	٢
٣	NIOC	جمهورية إيران الإسلامية	١٠٠	٣,٩	-
٤	ExxonMobil	الولايات المتحدة	-	٣,٧	٢٣
٥	Pemex	المكسيك	١٠٠	٣,٥	-
٦	BP	المملكة المتحدة / المملكة المتحدة	-	٣,٣	١٩
٧	Royal Dutch Shell	هولندا	-	٣,٢	٢٥
٨	CNPC	الصين	١٠٠	٢,٤	١٤
٩	Total	فرنسا	-	٢,١	٢٧
١٠	Sonatrach	الجزائر	١٠٠	١,٩	١
	Top 10			٤٠,٩	

المصدر: الأونكتاد، بالاستناد إلى بيانات مستقاة من نشرة Raw Materials Group ومعهد الدراسات المتقدمة.

وفي قطاع النفط والغاز، تظل الشركات الخاصة تمثل أكبر الشركات من حيث الأصول الأجنبية. فعلى سبيل المثال، أُدرجت عشر شركات من هذه الشركات على قائمة الأونكتاد التي تضم أكبر ١٠٠ شركة من الشركات عبر الوطنية في العالم (مرتبة بحسب الأصول الأجنبية) في عام ٢٠٠٥. إلا أنه من حيث الإنتاج، لم تعد الشركات عبر الوطنية التابعة للبلدان المتقدمة تدرج ضمن أكبر الشركات في العالم. ففي عام ٢٠٠٥، كانت الشركات الثلاث التي تُعدّ أكبر منتجة للنفط والغاز في العالم هي جميعها شركات مملوكة للدولة توجد مقرها في بلدان نامية أو في اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية، وهذه الشركات هي: أرامكو السعودية Saudi Aramco (المملكة العربية السعودية)؛ Gazprom (الاتحاد الروسي)؛ وشركة النفط الإيرانية الوطنية (National Iranian Oil Company). فقد بلغ الإنتاج السنوي لشركة أرامكو السعودية في عام ٢٠٠٥ أكثر من ضعف الإنتاج السنوي لأكبر شركة خاصة لإنتاج النفط والغاز، وهي شركة ExxonMobil (الولايات المتحدة). ومن بين أكبر ٥٠ شركة منتجة، شكّلت الشركات التي تملك الدولة أغلبية أسهمها ما يزيد عن النصف، بينما كانت هناك ٢٣ شركة توجد مقرها في بلدان نامية، و١٢ شركة في جنوب - شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، أما الشركات المتبقية وعددها ١٥ شركة فيوجد مقرها في بلدان متقدمة.

وعلى الرغم من أن الشركات المملوكة للدولة والتي توجد مقرها في بلدان نامية واقتصادات تمر بمرحلة انتقالية تسيطر على معظم الإنتاج العالمي من النفط والغاز، فإن درجة تدويل عملياتها لا تزال متواضعة مقارنة بدرجة تدويل عمليات الشركات عبر الوطنية المملوكة ملكية خاصة. والواقع أنه لم يكن لدى أي شركة من الشركات الثلاث المملوكة للدولة، والتي هي أكبر الشركات المنتجة، أي إنتاج أجنبي ذو شأن في عام ٢٠٠٥ في حين أن الإنتاج في مواقع أجنبية قد شكّل ما نسبته ٧٠ في المائة من مجموع إنتاج الشركات الثلاث الكبرى المنتجة للنفط والمملوكة ملكية خاصة. إلا أن بعض الشركات من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية قد أخذت توسّع أعمالها في الخارج ومن ثم فقد أخذت تتحول بسرعة إلى شركات فاعلة على المستوى العالمي. وقد وصل الإنتاج المشترك في الخارج لشركات CNOOC و CNPC و Sinopec (وجميعها شركات صينية)، و Lukoil (الاتحاد الروسي)، و ONGC (الهند)، و Petrobras (البرازيل) و Petronas (ماليزيا) إلى ما يزيد عن مستوى يعادل ٥٢٨ مليون برميل من النفط في عام ٢٠٠٥، بعد أن كان قد بلغ ٢٢ مليون برميل فقط قبل ١٠ سنوات. وقد استثمرت الشركات الصينية الثلاث CNPC و Sinopec و CNOOC، وشركة النفط

الهندية Indian Oil Corporation والشركة الهندية ONGC Videsh مبالغ ضخمة في صفقات إنتاج النفط والغاز في شتى أنحاء العالم خلال السنتين الماضيتين. وتعمل كل من شركة CNPC وشركة Petronas في إنتاج النفط والغاز في أكثر من ١٠ بلدان أجنبية. وهناك عدد قليل من الشركات عبر الوطنية النفطية المملوكة للدولة في بعض الاقتصادات الناشئة قد استثمرت في بلدان مضيضة تقل فيها احتمالات قيام الشركات عبر الوطنية للبلدان المتقدمة بعمليات فيها وذلك لأسباب مختلفة منها العقوبات.

وفي قطاع استخراج المعادن، تستأثر الشركات العشر الكبرى بحصة متزايدة من الإنتاج العالمي. وفي أعقاب سلسلة من عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود، كانت أكبر ١٠ شركات عاملة في قطاع استخراج المعادن في عام ٢٠٠٦ تسيطر على ما تقدّر نسبته بـ ٣٣ في المائة من القيمة الإجمالية لجميع المعادن غير المتصلة بالطاقة والمنتجة على نطاق العالم، مقارنة بما نسبته ٢٦ في المائة في عام ١٩٩٥. بل إن مستويات التركيز هي أعلى فيما يخص بعض المعادن. ففي حالة النحاس، مثلاً، استأثرت أكبر ١٠ شركات بما نسبته ٥٨ في المائة من مجموع الإنتاج العالمي في عام ٢٠٠٥. وعلى النقيض من ذلك، ظل مستوى التركيز، في صناعة النفط والغاز، مستقرًا إلى حد ما خلال العقد الماضي حيث استأثرت أكبر عشرة منتجين بنحو ٤١ في المائة من مجموع الإنتاج العالمي.

وهناك دوافع مختلفة توجّه توسّع مختلف الشركات عبر الوطنية في الخارج.

إن الدوافع والعوامل المحددة لاستثمارات الشركات عبر الوطنية العاملة في قطاع الصناعة الاستخراجية تختلف بحسب الأنشطة والصناعات والشركات. فدوافع السعي إلى الحصول على الموارد الطبيعية تهيمن على الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من أشكال مشاركة الشركات عبر الوطنية في أنشطة العمليات الرئيسية السابقة للإنتاج (أنشطة التنقيب والاستخراج). فقد تسعى الشركة عبر الوطنية إلى الحصول على الموارد من أجل تلبية احتياجاتها هي لأغراض ما تقوم به من عمليات متممة للإنتاج كأنشطة التكرير أو الصناعة التحويلية، وبيع المعادن مباشرة في أسواق البلدان المضيفة أو بلدان المنشأ أو الأسواق الدولية، أو لتأمين المتطلبات الاستراتيجية لبلد منشئها (كما تحددها حكومة البلد) فيما يخص موارد الطاقة أو المعادن الأخرى. وقد كان هذا الاعتبار الأخير دافعاً رئيسياً للتوسع في الخارج من قِبَل الشركات عبر الوطنية المملوكة للدولة في آسيا، على سبيل المثال.

وتبرز دوافع البحث عن الأسواق أساساً ضمن الدوافع المحرّكة لأنشطة العمليات المتممة للإنتاج في الخارج. ومن الأمثلة على ذلك أن الشركات عبر الوطنية الروسية العاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية قد استثمرت في الخارج من أجل تعزيز سيطرتها على قنوات التوزيع المرتبطة بتلك الأنشطة، بينما دخلت شركات النفط السعودية والكويتية المملوكة للدولة في شراكة مع شركة Sinopec الصينية في مشروعين منفصلين للتكرير والصناعات البتروكيميائية في الصين. أما دوافع السعي إلى تحقيق الكفاءة فتتطبق أساساً على الاستثمارات في مجال عمليات التجهيز أو المرحلة المبكرة لتصنيع المعادن حيث تسعى الشركات عبر الوطنية إلى استغلال الفوارق في تكاليف الإنتاج بين البلدان. وأما دوافع السعي إلى حيازة الأصول الاستراتيجية فيمكن أن تُربط بصفة خاصة بتزايد عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في مختلف الصناعات والأنشطة الاستخراجية؛ فقد تستثمر الشركات من أجل حيازة الأصول الاستراتيجية في شكل الحصول على الدراية العملية والتكنولوجيا من شركات أخرى أو من مورّدي التكنولوجيا المتخصصة، أو من أجل التعجيل بالارتقاء بمستواها لتحتل مكانة عالمية من خلال وصولها إلى موارد وقدرات وأسواق الشركات التي تشتريها.

وتتمتع الشركات عبر الوطنية، التقليدية منها والجديدة، بميزة تجعلها في وضع أقوى مقارنة بالشركات المحلية في البلدان المضيفة، وهي ميزة تتمثل في قدرتها على الوصول إلى الموارد المالية. وقد تساعد الخبرة الدولية في مجال المشاريع الاستخراجية في زيادة قدرة الشركات عبر الوطنية على الاقتراض أو جمع الأموال من خلال أسواق رأس المال. كما أنه يمكن ربط القوة المالية بالترتيبات المؤسسية المتوفرة لدى بلد المنشأ. فالشركات عبر الوطنية المملوكة للدولة في بعض الاقتصادات الناشئة تستفيد من الدعم المالي الذي تقدمه حكوماتها والذي قد يمكنها من تحمّل قدر أكبر من المخاطر لدى الاستثمار في الخارج ومن دفع أثمان أكبر مقابل الحصول على الموارد المعدنية.

وعدا عن بعض الاستثناءات الهامة، لا تتسم التكنولوجيا المسجلة ببراءات إلا بأهمية محدودة نسبياً كميزة ناشئة عن الملكية تحديداً وذلك بالنسبة لتدويل عمليات معظم الشركات العاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية. فالتكنولوجيات المستخدمة في معظم عمليات استخراج المعادن وأنشطة استخراج النفط والغاز قد أصبحت معروفة تماماً اليوم ويمكن الحصول عليها في الأسواق المفتوحة. ومن الاستثناءات الهامة ما يشمل المشاريع التي تنطوي على مصاعب من الناحية التكنولوجية، مثل تلك

المشاريع المتصلة بأنشطة الحفر في المناطق المغمورة العميقة وإنتاج الغاز الطبيعي المسال وتطوير مصادر الطاقة غير التقليدية. إلا أن الخبرة الفنية في مجال إدارة المشاريع الطويلة الأجل وما يرتبط بها من مخاطر تظل بالغة الأهمية بالنسبة لنجاح توسُّع العمليات في الخارج. كما أن إمكانية الوصول إلى الأسواق وإلى قنوات النقل والتوزيع هي من المزايا الأخرى التي يُحتمل أن تكون مهمة بالنسبة للشركات، على الأقل في صناعة النفط والغاز.

ويمكن أن تكون لمشاركة الشركات عبر الوطنية في الصناعات الاستخراجية آثار هامة على الاقتصادات المضيفة ...

وتوفّر الموارد المعدنية فرصاً للتنمية الاقتصادية وتخفيف وطأة الفقر في البلدان التي تتوفر فيها هذه الموارد. والواقع أن بعض البلدان المتقدمة في عالم اليوم، وكذلك بعض البلدان النامية، قد استغلت مواردها المعدنية بنجاح لأغراض التعجيل بعملية تنميتها الاقتصادية. إلا أن تأثير الأنشطة الاستخراجية كان ولا يزال مخيباً للآمال في حالات أخرى.

وبالنسبة للعديد من البلدان المصدّرة للمعادن، أفضت الطفرة الحالية في أسعار السلع الأساسية إلى تحسين معدلات تبادلها التجاري. وهذا ينطبق بصفة خاصة على العديد من البلدان المنخفضة الدخل حيث تمثل الإيرادات من استغلال المعادن وصادراتها جزءاً كبيراً من دخلها القومي. ولكن الموارد الطبيعية المتوفرة لا تتحول تلقائياً إلى مكاسب إثمائية بالنسبة إلى بلد ما بمشاركة أو بدون مشاركة الشركات عبر الوطنية في عملية الاستخراج. بل إن هناك العديد من العوامل المحدّدة التي تكمن خلف أداء البلدان الغنية بالموارد، وهي عوامل تتصل بقوى العرض والطلب العالمية وبإخفاقات السياسة العامة وليس بمشاركة الشركات عبر الوطنية بحد ذاتها. ومع ذلك، فإن الشركات عبر الوطنية يمكن أن تؤثر في النتائج. فبإمكانها أن تكمل الاستثمار المحلي وأن تعزّز الإنتاج من خلال الإسهام برأس المال والتكنولوجيا والمهارات الإدارية. وتمسُّ الحاجة إلى هذه المجموعة من الأصول بصورة عامة في البلدان المنخفضة الدخل التي تفتقر إلى القدرات المحلية. ومن جهة ثانية، فإن الاعتماد على الشركات عبر الوطنية قد يؤدي أيضاً إلى إثارة هواجس تتصل بعدم تكافؤ مواطن القوة التفاوضية ومستوى الملكية والسيطرة على الموارد غير المتجدّدة، كما تتصل بتقاسم الدخل الريعي، وممارسات التسعير التحويلي، ومختلف التكاليف البيئية والاجتماعية.

وبالتالي فقد تكون لمشاركة الشركات عبر الوطنية في قطاع الصناعات الاستخراجية آثار اقتصادية وبيئية واجتماعية وسياسية، إيجابية وسلبية، على البلد المضيف. ومن الضروري بذل قدر كبير من الجهود لمعالجة هذه القضايا بغية استغلال الإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية من أجل النهوض بالتنمية.

... بما في ذلك مختلف التأثيرات الاقتصادية ...

والتحدي الاقتصادي الذي يواجهه البلد المضيف هو تحدّي ثلاثي الأبعاد يتمثل في كيفية إضافة القيمة من خلال الأنشطة الاستخراجية، وكيفية استغلال هذه القيمة محلياً، وكيفية استخدام الإيرادات المحققة على أفضل وجه.

فمن حيث البُعد المتصل بإضافة القيمة، فإن الفوائد الناشئة عن مشاركة الشركات عبر الوطنية تتفاوت بحسب البلد. فالبلدان النامية التي تمتلك ما يكفي من الموارد المالية والخبرات الفنية الهندسية والشركات النفطية المملوكة للدولة وذات القدرات التقنية قد نجحت في تطوير قدراتها على استغلال مواردها الطبيعية. ومن الأمثلة النموذجية على ذلك مثال غرب آسيا حيث يجري قدر كبير من أنشطة استخراج النفط والغاز باستخدام تكنولوجيا معروفة وبقدر قليل من المشاركة من قِبَل الشركات الأجنبية. وفي العديد من البلدان الأخرى التي تفتقر إلى التمويل والقدرة على إدارة المشاريع الكثيفة الاستخدام لرأس المال والتي تنطوي على درجة عالية من المخاطر وعلى صعوبات تكنولوجية في بعض الأحيان، ساعدت مشاركة الشركات عبر الوطنية في تعزيز إنتاج هذه البلدان وصادراتها من المعادن.

وفي حين أن هناك بدائل للشركات عبر الوطنية فيما يتصل بالحصول على التمويل، فإن هذه المصادر البديلة قد لا تكون متاحة لمؤسسات الأعمال المحلية في جميع البلدان. ومن مزايا إشراك الشركات عبر الوطنية في تمويل مشاريع التعدين أن هذا التمويل لا يُرتب على حكومات البلدان المضيفة ديوناً خارجية وأنه يأتي مصحوباً بأصول أخرى مثل التكنولوجيا والخبرة الإدارية. وبالنسبة لبعض مشاريع الاستخراج، يمكن لإتاحة الوصول إلى التكنولوجيا والدراية العملية الإدارية أن تشكل بالفعل سبباً يدفع البلدان إلى الاعتماد على الشركات عبر الوطنية. ولكن لمشاركة هذه الشركات ثمنها. فهي قد تطالب بحصة كبيرة من الإيرادات المحققة وقد تُعيد إلى أوطانها نسبة معينة من أرباحها، مما يؤثر في تقاسم القيمة الناشئة.

كما أن مشاركة الشركات عبر الوطنية تؤثر أيضاً على البُعد الثاني من أبعاد التحدي الاقتصادي، أي استغلال القيمة محلياً في شكل عمالة وأجور، ومشتريات محلية، وإيرادات حكومية في شكل ضرائب أو إتاوات أو عوائد أرباح. وعمليات استخراج المعادن على نطاق كبير لا توفر عموماً إلا قدرًا محدوداً من فرص العمل وبالتالي فليس لها سوى قدر قليل من التأثير في العمالة، على المستوى الكلي على الأقل. وهذا ينطبق بصفة خاصة على المشاريع التي تنطوي على مشاركة الشركات عبر الوطنية، حيث إن هذه الشركات تترع إلى استخدام تكنولوجيات وعمليات أكثر استخداماً لرأس المال مقارنة بالشركات المحلية. ويكون نطاق الروابط الخلفية بصورة عامة صغيراً نسبياً في الصناعات الاستخراجية. ويضاف إلى ذلك أن الشركات الأجنبية المنتسبة تترع، إلى حد أبعد، إلى استخدام الموردّين الأجانب لمختلف المدخلات. وفي البلدان المنخفضة الدخل، يمكن أن يؤدي نقص الموردّين المؤهلين وكذلك نقص المهارات إلى تقليص نطاق تأمين الإمدادات محلياً فضلاً عن عمليات التجهيز المتممة للإنتاج. وبالتالي فإن أهم مساهمة مباشرة يُحتمل أن تترتب على أنشطة استخراج المعادن تتمثل في زيادة دخل البلد المضيف، وهي زيادة تتخذ، في جزء كبير منها، شكل إيرادات حكومية.

وإن صافي ما يحققه البلد المضيف من إيرادات ودخل من خلال عمليات الشركات عبر الوطنية في قطاع الصناعات الاستخراجية يتوقف على مقدار القيمة الإجمالية الناشئة عن مشاركة هذه الشركات كما يتوقف على كيفية تقاسم هذه القيمة بين الشركات عبر الوطنية، من جهة، وعوامل الإنتاج في البلد المضيف وحكومته، من جهة ثانية. وعلى العموم فإنه كلما كانت قدرات المؤسسات المحلية لبلد ما ومواطن قوته التنافسية أفضل، تزايدت الخيارات المتاحة له من حيث تمويل المشاريع وتنفيذها. ففي البلدان ذات القدرات المحلية المحدودة، قد يكون الاعتماد على الشركات عبر الوطنية الخيار العملي الوحيد المتاح لتحويل الموارد "غير المستغلة" إلى منتجات تجارية.

وتقاسم الإيرادات الناشئة عن مشروع ما يعكس جزئياً القوة التفاوضية النسبية للحكومات المضيفة إزاء الشركات عبر الوطنية، الأمر الذي يؤثر في الشروط والمتطلبات التي يمكن لهذه الحكومات أن تفرضها فيما يتصل بمشاركة هذه الشركات. كما أن تقاسم الإيرادات يتأثر أيضاً بسلوك الشركات عبر الوطنية، بما في ذلك ممارساتها المحاسبية، وسلوكها المالي، واستخدامها المحتمل للتسعير التحويلي وإعادة نسبة

معينة من أرباحها إلى أوطانها. وهناك دراسات مختلفة للنُظُم المالية تدل على أن حصة الحكومة من الإيرادات المحققة من خلال أنشطة صناعة النفط والغاز على مدى الفترة الزمنية لمشروع ما تتراوح بين ٢٥ و ٩٠ في المائة، كما أنها تتراوح، في صناعة استخراج المعادن، بين ٢٥ و ٦٠ في المائة. إلا أن البيانات العملية المتعلقة بمدفوعات الشركات عبر الوطنية من الضرائب، مصنفة على أساس كل بلد من البلدان على حدة، هي بيانات شحيحة، مما يجعل من تحسين الشفافية مسألة هامة.

وقد تكون هناك أيضاً آثار اقتصادية مختلفة يُحتمل أن تنشأ بصورة غير مباشرة عن مشاركة الشركات عبر الوطنية. فأولاً، يمكن لمشاركة الشركات عبر الوطنية أن تشكل قناة هامة لنقل المعارف والتكنولوجيا إلى البلدان النامية. إلا أن نقص الموارد البشرية المتعلمة والماهرة، ونقص الطاقة الاستيعابية عموماً، يمكن أن يحدّ من الآثار الإيجابية لعمليات نقل هذه المعارف بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل.

وثمة أثر محتمل آخر من الآثار الاقتصادية غير المباشرة يرتبط بالاستثمارات في السبني التحتية. فكثيراً ما تكون أنشطة الشركات عبر الوطنية في قطاع الصناعات الاستخراجية مرتبطة بتطوير المرافق العامة (كإمدادات الكهرباء والمياه) وبإنشاء البنى التحتية للنقل (الطرق والسكك الحديدية والموانئ) اللازمة لاستخراج ونقل وتصدير المعادن وأنواع الوقود. فإذا ما تم إنشاء البنى التحتية الجديدة في مناطق مأهولة، فمن المرجح أن يعود ذلك بفوائد أكبر من تلك التي تتحقق إذا ما تم إنشاؤها في مناطق نائية من البلد.

أما البُعد الثالث من أبعاد التحدي الاقتصادي فلا يرتبط بالشركات عبر الوطنية بصورة مباشرة. فالأثر الإنمائي الإجمالي للإيرادات المحققة هو أثر تحدّده، في النهاية، الطريقة التي تقوم بها الحكومة بإدارة وتوزيع واستخدام الإيرادات العائدة للبلد المضيف، ومدى دعم هذه الإيرادات للأهداف الإنمائية واحتياجات الأجيال الحالية والمقبلة على السواء. فمن خلال تيسير أو تعزيز الإنتاج، يمكن للشركات عبر الوطنية أن تؤثر في الأداء الاقتصادي الإجمالي لبلد ما من حيث الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو وتوزيع الدخل. وفي حين أن معظم هذه التأثيرات تتصل بالأنشطة الاستخراجية عموماً، فإن الدخل الناشئ من خلال مشاركة الشركات عبر الوطنية يمكن أن يساعد أيضاً في تدليل العوائق الأولية التي تعترض سبل النمو الاقتصادي (مثل تدني مستويات المدخرات والاستثمار) وإعطاء هذا النمو دفعة قوية. وفي الوقت نفسه، فإن الصناعة

الاستخراجية المزدهرة، بمشاركة أو بدون مشاركة الشركات عبر الوطنية، يمكن أن تكون لها أيضاً آثار مشوّهة، وهو ما يسمى على نحو شائع "المرض الهولندي"، خصوصاً إذا لم تكن المكاسب الاستثنائية غير المتوقعة تُدار بعناية ووفقاً لاستراتيجيات التنمية الطويلة الأجل. وبالتالي فإنه حتى ولو كانت مشاركة الشركات عبر الوطنية تُسهم في تحقيق النمو الاقتصادي، فإن الفوائد المحقّقة ينبغي أن تُستخدم بحكمة وأن تُوزَّع بإنصاف لكي تترتب على هذه المساهمة مكاسب إنمائية ذات شأن.

... فضلاً عن التأثيرات البيئية والاجتماعية والسياسية الكبيرة.

وتنطوي الأنشطة الاستخراجية، بصرف النظر عن الجهة التي تقوم بها، على تكاليف بيئية. فقد تؤدي الشركات عبر الوطنية، في هذا السياق، دوراً سلبياً كما أنها قد تؤدي دوراً إيجابياً. فهي، من جهة، قد تُسهم في زيادة التدهور البيئي في بلد مضيف. بمجرد مشاركتها في استخراج الموارد حيثما لا تكون هناك، بدون هذه المشاركة، أية قدرة متوافرة للاستخراج. وهي قد تُسهم، من جهة أخرى، في الحد من النتائج البيئية السلبية من خلال استخدام تكنولوجيات أكثر تطوراً في عمليات الإنتاج، وتطبيق ونشر معايير للإدارة البيئية أعلى من تلك التي تستخدمها الشركات المحلية حيثما تكون هذه الأخيرة - بما فيها شركات الصناعات المعدنية الحرفية والصغيرة - موجودة. إلا أن الأثر البيئي الصافي لأنشطة الشركات عبر الوطنية تحدّده، بدرجة كبيرة، الأنظمة البيئية للبلد المضيف وقدرتها المؤسسية على تنفيذ هذه الأنظمة. ولقد شهدت السنوات الأخيرة وعياً بيئياً متزايداً لدى الشركات عبر الوطنية الكبيرة والراسخة في قطاعي استخراج المعادن والنفط والغاز. وفي حين أنه من المؤكد أن الحوادث والممارسات السيئة لا تزال تحدث، فإن الممارسات البيئية لهذه الشركات قد تحسّنت عموماً على مدى العقد الماضي، رغم أن هذه الممارسات تتفاوت بحسب الشركات. ومن ذلك مثلاً أن الشركات عبر الوطنية المنشأة في بلدان لا تزال فيها التشريعات البيئية في مراحلها الأولية قد تكون مؤهلة بدرجة أقل من الناحية النسبية لإدارة النتائج البيئية لمشاريعها المنفّذة في الخارج مقارنة بتلك الشركات المنشأة في بلدان تطبّق تشريعات ومعايير بيئية أكثر تطوراً.

وقد تكون للاستثمار في أنشطة الصناعات الاستخراجية، أكثر من أية صناعات أخرى، آثار اجتماعية وسياسية بعيدة المدى؛ وتتوقف النتيجة، إلى حد بعيد، على الحالة المحددة للبلد المضيف. فقد لوحظت الآثار الاجتماعية والسياسية السلبية، بصورة

رئيسية، في البلدان الفقيرة التي تتميز بوفرة الموارد المعدنية ولكنها تعاني من ضعف المؤسسات. وكثيراً ما تكون المشاكل مرتبطة بمعادن معينة وبسوء أطر الإدارة وضعف القدرات المؤسسية للحكومات المضيفة فيما يتصل بصياغة وتنفيذ القوانين واللوائح التنظيمية.

ومن بين الشواغل الاجتماعية المختلفة، ظلّت قضايا الصحة والسلامة في الصناعات الاستخراجية تشكل دائماً تحدياً من التحديات، وبخاصة في قطاع الصناعات المعدنية الحرفية في البلدان النامية. إلا أنه توجد مشاكل أيضاً في بعض المشاريع التي تنفذها شركات عبر وطنية رئيسية. وقد تنشأ شواغل أخرى عن العلاقة بين الشركات عبر الوطنية والمجتمعات المحلية وعن تدفق المهاجرين للعمل في المشاريع التي تنفذها الشركات عبر الوطنية، وما يتصل بذلك من قضايا. وقد تنشأ مشاكل سياسية عن المنازعات المتعلقة بتوزيع إيرادات الموارد، وعن الفساد بل وحتى عن الصراعات المسلحة أو الحروب فيما بين مختلف المجموعات التي تسعى إلى الاستفادة من الإيرادات المحققة. ويمكن لمشاركة الشركات عبر الوطنية أن ترسي معايير أعلى في التعامل مع مختلف القضايا الاجتماعية، ولكنها قد تُسهم أيضاً في زيادة المشاكل. ويمكن لهذه الشركات، لمجرد وجودها، أن تدعم أو تعزز - بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو دون قصد - النظام القائم. وعندما يكون من المعروف أن هناك ترسبات معدنية توجد في بلدان تتسم بضعف نظام الحكم أو بنظام حكم استبدادي، يتعين على الشركات أن تنظر بعناية في ما إذا كانت ستعمل في هذه المواقع أم لا.

نظم الإدارة هامة من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من المكاسب الإنمائية الناشئة عن استخراج الموارد ...

إن نوعية السياسات والمؤسسات الحكومية هي عامل حاسم من أجل ضمان تحقيق مكاسب إنمائية مستدامة من استخراج الموارد، سواء بمشاركة الشركات العبر الوطنية أو بدون مشاركتها. وإن إدارة اقتصاد قائم على المعادن هي أمر معقد، وتتطلب نظام إدارة متطوراً تطوراً كبيراً وأهدافاً إنمائية وطنية مدروسة دراسة مستفيضة. غير أنه، في بعض البلدان النامية الغنية بالمعادن، قد تستهدف عملية وضع السياسات الحكومية تحقيق مكاسب قصيرة الأجل بدلاً من أن تكون موجهة صوب بلوغ أهداف إنمائية طويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، فإن توزيع واستغلال بلد ما من البلدان المضيفة نصيبه من إيرادات استغلال المعادن قد يتم تقريرهما دون إيلاء الاهتمام

الواجب للاعتبارات الإنمائية. وفي بعض الحالات، فإن سهولة تحصيل إيرادات من استغلال الموارد المعدنية قد تجعل الحكومات أقل مساءلة تجاه سكانها وأكثر ميلاً إلى صون مصالح نخبة حاكمة صغيرة وتوسيع نطاق هذه المصالح.

هذه العوامل تؤكد أهمية وضع نظام قانوني قائم على سيادة القانون، وأهمية إيجاد بيئة مؤسسية يكون فيها للشركات حوافز للاستثمار في أنشطة منتجة. كما أن جودة الهياكل الأساسية المادية، والتعليم والرعاية الصحية، تؤثر أيضاً في القرارات الاستثمارية. وعلاوة على ذلك، فإن السياسات المبادرة الرامية إلى استغلال الإيرادات الحكومية المتأتية من الصناعات الاستخراجية من أجل بلوغ أهداف إنمائية هي عامل جوهري في ضمان التماسك الاجتماعي؛ فالزيادة الكبيرة في الإيرادات يمكن أن تسبب اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار سياسي في حال عدم توجيهها وإدارتها بعناية. وفيما يتعدى الإطار الشامل، يلزم إرساء مؤسسات وسياسات قطاعية مناسبة، بما في ذلك إطار قانوني وإداري فيما يتعلق باستكشاف المعادن واستغلالها، وفيما يتعلق بالصحة والسلامة، وفيما يتعلق بحماية البيئة وحقوق المجتمعات المحلية.

ولا بد في عملية وضع السياسات هذه من إتاحة فرصة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين - من حكومات ومجتمع دولي ومجتمعات محلية متأثرة ومنظمات سكان أصليين ونقابات عمالية وصناعات ومنظمات دولية - للمشاركة تحاشياً لإحراز نتائج غير منصفة. وإن تخصيص نصيب مقبول من الإيرادات للمحافظات والمقاطعات وغيرها من المستويات الحكومية الأدنى قد يكون سبيلاً للتخفيف من حدة النزاعات الاجتماعية في المناطق المحلية المتأثرة مباشرة بأنشطة استخراج المعادن. غير أن هذا يتطلب أيضاً نظماً وقدرات إدارية على صعيد الحكومات المحلية.

.... كما أن اللوائح التنظيمية والأشكال التعاقدية المتصلة بدخول الشركات عبر الوطنية وعملياتها هي هامة كذلك.

إن الطريقة التي تنظم بها المشاركة الأجنبية في صناعات استخراج المعادن قد تغيرت على مر الزمن، وما زالت متباينة تبايناً ملحوظاً بين بلد وآخر. والنهوج المتبعة في ذلك تتراوح من الحظر التام للاستثمار الأجنبي في استخراج الموارد (كما في حالة النفط في المكسيك والمملكة العربية السعودية) إلى الاعتماد اعتماداً تاماً تقريباً على الشركات عبر الوطنية (كما في حالة تعدين الفلزات في غانا ومالي، أو استخراج النفط والغاز في الأرجنتين وبيرو). وثمة قوانين ولوائح وعقود شتى ناظمة لمشاركة الشركات

عبر الوطنية. وإضافة إلى ذلك، فإن بلداناً كثيرة قد دخلت في اتفاقات استثمار دولية ذات صلة بعمليات وآثار الشركات عبر الوطنية العاملة في مجال الصناعات الاستخراجية.

وفي صناعة النفط والغاز، تعمل الشركات عبر الوطنية بموجب ترتيبات تعاقدية مختلفة الأنواع، كالاتيازات، والمشاريع المشتركة، واتفاقات المشاركة في الإنتاج، وعقود الخدمة (الجدول ٨). وعلى وجه الإجمال، ففي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، كانت اتفاقات المشاركة في الإنتاج أكثر هذه الأشكال شيوعاً، حيث استأثرت بأكثر من ٥٠ في المائة من جميع العقود بمشاركة شركات عبر وطنية أجنبية في الاقتصادات النامية المتجهة الرئيسية للنفط والغاز. وكانت تلك الاتفاقات هي الشكل الرئيسي من أشكال التعاقد في بلدان كإندونيسيا والجمهورية العربية الليبية والسودان والصين والعراق وغينيا الاستوائية وفيت نام وقطر. والشكلان التاليان من أشكال الترتيبات التعاقدية الأكثر استخداماً هما الامتيازات والمشاريع المشتركة، وهما السائدان في الاتحاد الروسي وأنغولا والبرازيل والجزائر وفنزويلا وكازاخستان. وعقود الخدمة هي أقل شيوعاً، لكنها هامة، مثلاً، في جمهورية إيران الإسلامية والكويت.

إن أثر عقد ما يتوقف على كيفية التفاوض على محتوياته بين الدولة المضيفة والمستثمر. وفي كثير من الأحيان، تحدّد رسوم الامتيازات والرسوم الضريبية بمقتضى أحكام العقد، وكذلك، تحدّد المسائل المتصلة بالمحتوى المحلي، والتدريب، وصلاحيات الحكومة المضيفة في اتخاذ القرارات الأساسية، ونطاق المشاركة في شركة تعود ملكيتها إلى الدولة، حسب الاقتضاء. كما باتت العقود في الآونة الأخيرة تتضمن أحكاماً متصلة بحقوق الإنسان والمسائل البيئية.

وفي مجال تعدين الفلزات، تحصل الشركات على امتيازات في شكل تراخيص، تمنحها الحق في استكشاف المعادن وإنتاجها. وتُدرج شروط الاستثمار عادةً في مدونة تعدين أو اتفاق تعدين. وقد تطورت هذه المدونات على مر الزمن، بحيث باتت تتجلى فيها أوضاع السوق الآخذة في التغير والأولويات السياسية. ومن بين السمات الشائعة لقوانين التعدين الراهنة زيادة ضمان الحياة، وحرية الاطلاع على تقارير استكشاف سابقة، وزيادة تبسيط إجراءات تطبيق عمليات الاستكشاف وزيادة شفافيتها، وتحديد مناطق الاستكشاف جغرافياً، وإدراج أحكام تتصل بتسوية المنازعات المتصلة باستغلال الأراضي وأساليب تسويتها. كما يشترط عدد من البلدان على إدراج شروط تتصل بتعيين الموظفين المحليين والأجانب في صناعة تعدين الفلزات.

الجدول ٨ - الأشكال الرئيسية لعقود الشركات عبر الوطنية في
صناعة النفط والغاز لدى اقتصادات مضيئة نامية
وانتقالية مختارة، حزيران/يونيه ٢٠٠٧
(عدد العقود ونصيبها بالنسبة المئوية)

متوسط مساحة الإقليم المشمول بالعقد	توزيع عقود الشركات عبر الوطنية الأجنبية حسب النوع الرئيسي										
	عقود خدمات أو عقود مشاركة في الإنتاج					عقود امتيازات أو عقود مشاريع مشتركة					
	النصيب (%)	العدد	النصيب (%)	العدد	النصيب (%)	العدد	النصيب (%)	العدد	النصيب (%)	العدد	
مشاركة في الإنتاج	٢٥	٢٢,٩	٤	٣,٧	٦٦	٦٠,٦	١	٠,٩	١٠٩	١٠٠,٠	٢٣٥٧
عقود خدمات أو عقود مشاركة في الإنتاج	٢١	١٩,١	-	-	٨٩	٨٠,٩	-	-	١١٠	١٠٠,٠	٦٤٠
عقود خدمات أو عقود مشاركة في الإنتاج	-	-	-	-	١٨٩	١٠٠,٠	-	-	١٨٩	١٠٠,٠	٢٨٣
عقود خدمات أو عقود مشاركة في الإنتاج	٧٤	٩٧,٤	-	-	-	-	٢	٢,٦	٧٦	١٠٠,٠	٢٩٧٣
عقود خدمات أو عقود مشاركة في الإنتاج	٢٠	١٠٠,٠	-	-	-	-	-	-	٢٠	١٠٠,٠	١٣٣٣
عقود خدمات أو عقود مشاركة في الإنتاج	١٥٥	١٠٠,٠	-	-	-	-	-	-	١٥٥	١٠٠,٠	٢٩٠٢
عقود خدمات أو عقود مشاركة في الإنتاج	-	-	١٦	٨٠,٠	-	-	٤	٢٠,٠	٢٠	١٠٠,٠	٣٥٧٥
عقود خدمات أو عقود مشاركة في الإنتاج	٧	٨٧,٥	١	١٢,٥	-	-	-	-	٨	١٠٠,٠	٦٢٥
عقود خدمات أو عقود مشاركة في الإنتاج	٩	٩,٧	-	-	٨٤	٩٠,٣	-	-	٩٣	١٠٠,٠	١٥٥٨
عقود خدمات أو عقود مشاركة في الإنتاج	-	-	٣	١٠٠,٠	-	-	-	-	٣	١٠٠,٠	١٢٠
عقود خدمات أو عقود مشاركة في الإنتاج	١٠٧	٨٠,٥	-	-	٢٦	١٩,٥	-	-	١٣٣	١٠٠,٠	٤٤٩٧
عقود خدمات أو عقود مشاركة في الإنتاج	٨١	٥٨,٣	-	-	٥٧	٤١,٠	١	٠,٧	١٣٩	١٠٠,٠	٥٧٩
عقود خدمات أو عقود مشاركة في الإنتاج	٢٦	١٠٠,٠	-	-	-	-	-	-	٢٦	١٠٠,٠	٨٣٣
عقود خدمات أو عقود مشاركة في الإنتاج	٥	١,١	-	-	٤٧٠	٩٨,٩	-	-	٤٧٥	١٠٠,٠	٣٤٣
عقود خدمات أو عقود مشاركة في الإنتاج	-	-	-	-	-	-	٣	١٠٠,٠	٣	١٠٠,٠	٧٥٠٥٦
عقود خدمات أو عقود مشاركة في الإنتاج	١٤	٧٧,٨	-	-	٤	٢٢,٢	-	-	١٨	١٠٠,٠	٥٠٧٧٠
عقود خدمات أو عقود مشاركة في الإنتاج	-	-	-	-	-	-	١٢	١٠٠,٠	١٢	١٠٠,٠	٣٧٥
عقود خدمات أو عقود مشاركة في الإنتاج	١٤	٤٣,٨	-	-	-	-	١٨	٥٦,٣	٣٢	١٠٠,٠	٣٥٦٢
عقود خدمات أو عقود مشاركة في الإنتاج	١٩	٣٨,٠	-	-	٢٠	٤٠,٠	١٠	٢٠,٠	٥٠	١٠٠,٠	٥٩٧
عقود خدمات أو عقود مشاركة في الإنتاج	١	١٠٠,٠	-	-	-	-	-	-	١	١٠٠,٠	٥٥٤
عقود خدمات أو عقود مشاركة في الإنتاج	٥٧٨	٣٤,٦	٢٤	١,٤	١٠٥	٦٠,١	٥١	٣,١	١٦٧٢	١٠٠,٠	٢٠٦٧
عقود خدمات أو عقود مشاركة في الإنتاج	٥٦٤	٥١,١	٢١	١,٩	٤٥١	٤٠,٩	٥١	٤,٦	١١٠٤	١٠٠,٠	٢٨٥٢

المصادر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧: الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية، الجدول الرابع - ٣.

وسواءً في قطاع النفط والغاز أو في قطاع تعدين الفلزات، فإن الترتيبات الناشئة تنم عن عملية مستمرة تسعى الحكومات من خلالها إلى إقامة توازن مناسب بين كل من حقوق الدول والشركات وكل من واجباتها. ونظراً إلى أن الإيرادات الحكومية هي من بين أهم منافع استخراج المعادن، فمن غير المدهش أن يكرس واضعوا السياسات قدراً كبيراً من الاهتمام لإيجاد آلية تكفل للحكومة نصيباً مناسباً في الأرباح المتأتية من استخراج المعادن. ونتيجة لارتفاع أسعار المعادن في السنوات القليلة الماضية، اتخذ عدد من الحكومات خطوات لزيادة نصيبها في الأرباح المتولدة عن تعديل نظمها الضريبية أو علاقاتها التعاقدية. وتوحي التغيرات التي أجريت مؤخراً في الأنظمة اللوائحية لدى البلدان المتقدمة والنامية، ولدى الاقتصادات الانتقالية كذلك، بأن ثمة حكومات كثيرة تعتقد أن لوائحها السابقة ربما كانت مفرطة السخاء تجاه المستثمرين الأجانب.

ومقارنةً بموجات سابقة من التغيرات في السياسات الحكومية ومن عمليات التأميم، فثمة بُعد إضافي هذه المرة، هو استخدام اتفاقات الاستثمار الدولية على نطاق أوسع فيما بين البلدان. ولئن كان هذا النوع من المعاهدات يُخضع هذه الإجراءات الحكومية لمبادئ معينة من القانون الدولي، فلا يمكنها في نهاية المطاف منع دولة ما من وضع نهاية لعلاقة تعاقدية بمقتضى الأحكام القائمة. غير أن بإمكان اتفاقات الاستثمار الدولية منح المستثمرين الأجانب الحق في المطالبة بالتعويض من خلال التحكيم الدولي في حال نشوب منازعة. وعليه، فإن الحماية بموجب اتفاقات الاستثمار الدولية تصبح مناسبة بصفة رئيسية في سياق استراتيجية خروج مستثمر أجنبي. ونطاق الحماية التي يمنحها هذا النوع من الاتفاقات يتوقف على كيفية صياغة معاهدة ما وعلى كيفية تفسير هيئات التحكيم لأحكامها. وعلاوة على ذلك، فإن حصيلة تغيرات السياسات الحكومية تتوقف جزئياً على القدرة التفاوضية لدى الأطراف. وفيما يتعلق بالبلدان المضيفة التي تمتلك خامات معدنية وبتروولية مؤكدة ومرتفعة القيمة، قد يكون اتخاذ إجراءات من طرف واحد ناجعاً لتحصيل نصيب أكبر من المنافع المتأتية من الصناعة الاستخراجية. غير أن ثمة بلداناً أخرى قد تكون في موقف أضعف لاتخاذ إجراءات من هذا القبيل.

إن ضمان جني مكاسب إنمائية أكبر وأكثر إنصافاً يتطلب مشاركة المسؤولية فيما بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك حكومات البلدان المضيفة وحكومات بلدان المنشأ....

بغية جني أقصى قدر من المكاسب الاقتصادية من مشاركة الشركات عبر الوطنية، مع الحرص في الوقت ذاته على إبقاء التكاليف البيئية والاجتماعية المحتملة عند أدنى حد، يتطلب الأمر عملاً متضافراً من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، استناداً إلى توافق في الآراء حول سياسات مترابطة. ويتمخض عن التحليل الوارد في تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧ عدد من التوصيات الموجهة إلى حكومات البلدان المضيفة وحكومات بلدان المنشأ وإلى المجتمع الدولي والمجتمع المدني والشركات عبر الوطنية.

إن حكومات البلدان المضيفة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن ضمان أن يسفر استغلال صناعاتها الاستخراجية عن منافع داعمة للأهداف الإنمائية. وينبغي لكل حكومة أن تضع رؤية واضحة للطريقة التي يمكن بها الموارد البلد النفطية والمعدنية أن تسهم في التنمية المستدامة. وفي هذا الشأن، فإن الاستراتيجية الإنمائية الشاملة، الموضوعية ضمن إطار إداري قائم على سيادة القانون، هي أمر جوهري من أجل صياغة سياسة مترابطة ووضعها موضع التنفيذ. وينبغي لها أن تتناول جميع أصحاب المصلحة المعنيين - من أجيال الحاضر والمستقبل على السواء. كما يلزم للحكومات أن تعزز قدرتها على وضع وتنفيذ السياسات المناسبة. والحكومات المزودة بالمعلومات الصحيحة هي في موقف أفضل، ليس فقط من أجل وضع إطار لوائح مناسبة، بل أيضاً من أجل الشروع في مفاوضات مع الشركات عبر الوطنية، عند الضرورة. ومن الجوهري وضع استراتيجية واضحة، على صعيدي الحكومة المركزي ودون الإقليمي، تبين كيفية إدارة واستخدام الإيرادات المتولدة عن استخراج المعادن.

ويلزم لواضعي السياسات أن ينظروا منذ البداية في كيفية جني مكاسب إنمائية مستدامة على الأجل الطويل مما تضطلع به الشركات عبر الوطنية من أنشطة استخراجية. ومن الأهمية بمكان أن تُستثمر الإيرادات المتولدة عن استخراج المعادن في أنشطة رامية إلى زيادة القدرات الإنتاجية، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية وتطوير التكنولوجيا، بغية تعزيز قدرات القطاع الخاص المحلي. كما ينبغي لواضعي السياسات تعزيز الروابط الخلفية والأمامية داخل الصناعات الاستخراجية ومع الصناعات المتصلة بها.

ويلزم للحكومات، لدى تصميمها السياسات وتنفيذها، أن تضع في اعتبارها العلاقة بين الكلفة والمنفعة، وأن أسواق المعادن سريعة التقلب. فإذا ما التمس بلد ما مشاركة الشركات عبر الوطنية في صناعاته الاستخراجية، ينبغي أن تكون بيئة الأعمال التجارية لديه قادرة على المنافسة بغية اجتذاب الاستثمارات والمهارات المنشودة. وكما تقلل البلدان من الحاجة إلى اتخاذ الحكومات إجراءات من جانب واحد، ربما يلزمها وضع أطر راسخة عبر مختلف مراحل الدورة التجارية، وذلك بأن تأخذ، مثلاً، بنظم تدريجية لجباية الضرائب فيما يتعلق بالمعاملة الضريبية للإيرادات المتأتية من الصناعات الاستخراجية.

كما ينبغي لحكومات البلدان المضيفة أن تنظر في ما يترتب على الأنشطة الاستخراجية من نتائج بيئية واجتماعية. وقد حدثت في السنوات الأخيرة بعض التطورات المشجعة في هذا المجال. ويعكف عدد متزايد من البلدان على سن تشريعات بيئية، كثيراً ما تتضمن لوائح محددة فيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية. غير أن ثمة بلداناً كثيرة ما زال يلزمها تنمية قدراتها على تنفيذ قوانينها البيئية وإنفاذها. وإن حماية مصالح وحقوق من قد يتضررون من جراء استخراج الموارد هي في المقام الأول مهمة تقع على عاتق الحكومات. ومع ذلك، فمن الأهمية إتاحة الفرصة لمختلف أصحاب المصلحة المعنيين في بلد مضيف ما للتأثير في عملية اتخاذ القرارات ضماناً لتحقيق نتائج منصفة. ومن العوامل الهامة في هذا السياق ضرورة زيادة الشفافية. ففي العديد من البلدان، ما زالت المعلومات المتصلة بالإيرادات تعتبر سرية، وقد يطلب إلى المستثمرين الأجانب توقيع اتفاقات بعدم الكشف عن أية معلومات.

وبإمكان حكومات بلدان المنشأ أن تؤثر في ما لاستثمارات شركاتها عبر الوطنية من وقع محتمل في البلدان المضيفة. وثمة عدد من البلدان المتقدمة، وبات الآن أيضاً عدد من البلدان النامية، تدعم بنشاط توسع شركاتها في الخارج، أحياناً بهدف ضمان إمكانية حصولها على موارد هامة استراتيجياً. وينبغي لها أن تشجع هذه الشركات عبر الوطنية على التصرف بطريقة تتسم بالمسؤولية. والأمر على جانب مماثل من الأهمية إذا كانت دولة المنشأ هي أيضاً الدولة المالكة للشركة. وبإمكان المزيد من بلدان المنشأ أن تنخرط في المبادرات الدولية الحالية المتصلة بالصناعات الاستخراجية، من قبيل المبادرة الخاصة بالشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، والمنتدى العالمي لوزراء التعليم، والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية

المستدامة. وبإمكانها أيضاً تزويد الاقتصادات المستفيدة بالمساعدة المالية والتقنية اللازمة لصياغة السياسات صياغة فعالة وإقامة نظم إدارة تتصف بالكفاءة.

... والمجتمع الدولي والمجتمع المدني والشركات عبر الوطنية.

بإمكان المجتمع الدولي أن يساعد أيضاً على تحقيق مزيد من المكاسب الإنمائية المتأتمية من استخراج الموارد. فبإمكان المنظمات الدولية تيسير فرص التعلم من دراسة ومقارنة التجارب الإيجابية والسلبية لمختلف البلدان الزاخرة بالمعادن. وربما يكون اتخاذ مبادرات على الصعيد الإقليمي أمراً مفيداً. فعلى سبيل المثال، يجدر استكشاف إمكانية إجراء مسوحات جيولوجية إقليمية وإمكانية إنشاء مدارس تعدين إقليمية في أفريقيا. وإضافة إلى ذلك، بإمكان المجتمع الدولي أن يكون عاملاً حاسماً في وضع معايير ومبادئ توجيهية وفي التشجيع على استخدام واعتماد الأدوات القائمة حالياً للمساعدة على ضمان خروج أنشطة الشركات عبر الوطنية بحصيلة مؤاتية للتنمية في البلدان الزاخرة بالمعادن، لا سيما في الدول ذات الحكومات الضعيفة أو الدول الاستبدادية. وفي حالات بالغة الخطورة، ربما يتعين على المجتمع الدولي أن ينظر في إمكانية فرض جزاءات كأداة لحماية حقوق الإنسان.

والمبادرات الطوعية قد تكون أيضاً عنصراً تكملياً مفيداً في البلدان التي يكون فيها التشريع المناسب أو إنفاذه غائباً. وقد وُضع عدد من المبادرات المتعددة أصحاب المصلحة بهدف التقليل من خطر استخراج الموارد في حالات النزاع ومن أجل تحديد معايير لسلوك الشركات في هذه الحالات. ومن أبرز هذه المبادرات مبادرة تَوَحِّي الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، ومخطط كمبرلي لإصدار الشهادات، والمبادئ الطوعية المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان، ومبادرة الإبلاغ العالمية. وقد نهض المجتمع المدني بدور نشط في ترويج هذه المبادرات. وبإمكان المنظمات غير الحكومية، الدولية منها والمحلية على السواء، أن تسهم بما لديها من خبرة فنية في المسائل الاقتصادية والبيئية، وكذلك في مسائل حقوق الإنسان؛ وبإمكانها أن تؤدي دوراً هاماً في رصد ما تتخذه الحكومات والشركات من إجراءات، مع توجيه الأنظار إلى ما قد يرتكب من تجاوزات أو أفعال غير مناسبة. غير أن من الأهمية أن يشارك في هذه المبادرات مزيد من البلدان والشركات عبر الوطنية المنخرطة في الصناعات الاستخراجية.

إن دور الشركات عبر الوطنية، لدى انخراطها في استخراج الموارد، ينبغي أن يتمثل، في المقام الأول، في الإسهام في كفاءة الإنتاج، مع الحرص، كحد أدنى، على

احترام قوانين البلد المضيف. وفي حال وجود خامات معدنية في دول ذات حكومات ضعيفة أو استبدادية، يلزم للشركات الأجنبية أن تنظر في ما يترتب على الاستثمار فيها أو عدمه من آثار. ومع أنه لا توجد خيارات سهلة في هذا الشأن، فثمة عدد من الأدوات الجديدة - كأدوات تقييم الامتثال التي استحدثتها المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، وأدوات تقييم المخاطر والآثار وفرزها التي استحدثتها حركة اليقظة الدولية - بإمكانها الإرشاد في هذا الشأن. غير أنه، حتى بين أكبر المؤسسات التجارية، فإن عدد الشركات عبر الوطنية العاكفة على تنفيذ مشاريع استخراجية والمنخرطة في مبادرات دولية ذات صلة ما زال ضئيلاً. وإن استعراض كبريات الشركات عبر الوطنية المتخصصة في التعدين وفي استخراج النفط والغاز يبين أن عدداً قليلاً جداً منها ملتزم صراحة بهذه المبادرات، وبخاصة شركات من الاقتصادات النامية والانتقالية. وريثما يشارك مزيد من الشركات في هذه المبادرات ويتقيد بالتزاماتها، فإن أثرها سيظل محدوداً.

ومن الضروري أن يبذل أصحاب المصلحة كافة جهوداً متضافرة في سبيل تحويل الموارد المعدنية الهائلة الموجودة في بعض أشد بلدان العالم فقراً إلى عنصر قوة من أجل التنمية. وفي البلدان المنخفضة الدخل والزاحرة بالمعادن، يحتمل أن تؤدي الشركات عبر الوطنية دوراً ناشطاً في استخراج المعادن. وعليه، فإن التحدي يتمثل في وضع أطر تعمل على إيجاد العوامل المناسبة التي تحفز الشركات المحلية والأجنبية على الإنتاج بكفاءة، مع الحرص في الوقت ذاته على مراعاة المتطلبات البيئية والاجتماعية التي تجسد مصالح المجتمعات المحلية والمجتمع عامة. وقد يسفر ذلك عن حالة يخرج فيها الجميع رابحين إذا ما تم إنتاج معادن شتى بكفاءة وإذا ما تسنى للبلدان المضيفة، بدعم من مختلفة أصحاب المصلحة الآخرين، أن تجعل الإيرادات المتولدة عن ذلك تعمل بقدر أكبر من الفعالية في سبيل إيجاد تنمية مستدامة والتخفيف من وطأة الفقر.



سوباتشاي بانيتشباكدي

الأمين العام للأونكتاد

جنيف، آب/أغسطس ٢٠٠٧

مرفق

تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧ : الشركات عبر الوطنية
والصناعات الاستخراجية والتنمية

قائمة المحتويات

تمهيد

كلمات شكر

استعراض عام

الجزء الأول

النمو الواسع الانتشار في الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الأول - الاتجاهات العالمية: النمو المطرد في تدفقات
الاستثمار الأجنبي المباشر

ألف - الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي

١ - الاتجاهات في الاستثمار الأجنبي المباشر

(أ) الاتجاهات العامة

(ب) الارتفاع المستمر في عمليات دمج الشركات وشرائها عبر الحدود

(ج) الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة رؤوس الأموال السهمية الخاصة

٢ - الإنتاج الدولي

٣ - مؤشرات أداء الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وإمكاناتها

٤ - التطورات في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

(أ) التطورات على الصعيد الوطني

(ب) التطورات على الصعيد الدولي

باء - أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر الآخذة في التغير

١ - الأنماط الجغرافية

٢- التوزيع القطاعي والصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر

جيم - أكبر الشركات عبر الوطنية

- ١- أكبر ١٠٠ شركة عبر وطنية في العالم
- ٢- أكبر ١٠٠ شركة عبر وطنية من الاقتصادات النامية
- ٣- الطابع عبر الوطني لأكبر الشركات عبر الوطنية
- ٤- أكبر ٥٠ شركة عبر وطنية مالية في العالم

دال - التوقعات

الفصل الثاني - الاتجاهات الإقليمية

ألف - البلدان النامية

١- أفريقيا

(أ) الاتجاهات الجغرافية

(ب) الاتجاهات القطاعية: ارتفع نصيب القطاع الأولي

(ج) التطورات السياسية

(د) التوقعات: يُتوقع حدوث نمو بسيط في عام ٢٠٠٧

٢- آسيا وأوقيانيا

(أ) جنوب آسيا وشرقها وجنوب شرقها

(ب) غرب آسيا

(ج) أوقيانيا

٣- أمريكا اللاتينية والكاريبي

(أ) الاتجاهات الجغرافية

(ب) الاتجاهات القطاعية

(ج) التطورات السياسية

(د) التوقعات: نمو بسيط في الاستثمارات الواردة، انخفاض في

الاستثمارات الصادرة

باء - جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة

- ١- الاتجاهات الجغرافية
 - (أ) حدث ارتفاع حاد في الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل
 - (ب) تواصل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر
- ٢- الاتجاهات القطاعية: كان الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات نشطاً
- ٣- التطورات السياسية
- ٤- التوقعات: أفضل فيما يتعلق بالاقتصادات الكبيرة والبلدان حديثة العضوية في الاتحاد الأوروبي

جيم - البلدان المتقدمة

- ١- الاتجاهات الجغرافية
 - (أ) نما الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في جميع الأقاليم وجميع القطاعات
 - (ب) ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر زيادةً حادة
- ٢- الاتجاهات القطاعية: ظلت الخدمات سائدة
- ٣- التطورات السياسية
- ٤- التوقعات: تفاؤل بمواصلة وتزايد النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر

الجزء الثاني

الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية

الفصل الثالث - سمات الصناعات الاستخراجية

ألف - الصناعات الاستخراجية في الاقتصاد العالمي

- ١- المعادن هي ذات أهمية جوهرية بالنسبة لجميع الاقتصادات
- ٢- جغرافية إنتاج واستهلاك معادن مختارة

باء - الطفرة في أسعار السلع الأساسية وأثرها في الاستثمارات

- ١- دورات الرواج والكساد في أسعار المعادن
- ٢- أفضت الطفرة في الأسعار إلى تزايد الأرباح والاستثمارات
- ٣- يُحتمل أن تظل الأسعار مرتفعة لفترة من الوقت

جيم - الصناعات الاستخراجية: الفرص والتحديات فيما يتعلق بالتنمية

- ١- خصائص الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية
- ٢- هواجس السياسات العامة للبلدان الغنية بالمعادن
 - (أ) تتيح الثروات المعدنية فرصاً إتمائية
 - (ب) التحدي الاقتصادي
 - (ج) التحديات البيئية والاجتماعية والسياسية
 - (د) التحدي على صعيد الإدارة والحكم

الفصل الرابع - الشركات عبر الوطنية في الصناعات الاستخراجية

ألف - الاتجاهات العالمية في الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من أشكال مشاركة الشركات عبر الوطنية في الصناعات الاستخراجية

- ١- اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر
 - ٢- تحصيل الاقتصادات النامية والانتقالية على نصيب متناسل من الاستثمار الأجنبي
- باء - عالم الشركات عبر الوطنية الآخذ في التغير في الصناعات الاستخراجية

- ١- الشركات عبر الوطنية في صناعة تعدين الفلزات
 - (أ) الهيمنة المستمرة للشركات الخاصة
 - (ب) درجات التدويل المتباينة
- ٢- الشركات عبر الوطنية في النفط والغاز
 - (أ) حلت الشركات التي تملكها الدولة محلّ الشركات السبع
 - (ب) الشركات عبر الوطنية من الاقتصادات النامية والانتقالية آخذة في التوسع في ما وراء البحار

جيم - العوامل المحرّكة والمقرّرة

- ١- دوافع التدويل
- ٢- العوامل المقرّرة لنشاط الشركات عبر الوطنية
 - (أ) المزايا المتصلة بالملكية
 - (ب) مزايا الاستيعاب الداخلي
 - (ج) المزايا الموقعية

دال - النتائج المستخلصة**الفصل الخامس - الآثار الإنمائية على البلدان المضيفة**

ألف - إطار لتقدير ما يترتب على انخراط الشركات عبر الوطنية في الصناعات الاستخراجية من آثار بالنسبة للبلدان المضيفة

باء - الأثر الاقتصادي

١ - الآثار الاقتصادية المباشرة

(أ) المساهمات المالية

(ب) المساهمات التكنولوجية

(ج) الآثار التوظيفية

(د) النهوض بالصادرات

(هـ) توليد دخل حكومي

٢ - الآثار الاقتصادية غير المباشرة

(أ) إقامة روابط

(ب) تنمية الهياكل الأساسية

٣ - الأثر العام: الآثار على الأداء الاقتصادي الكلي

جيم - الأثر البيئي**دال - الآثار الاجتماعية والسياسية**

١ - الآثار على الصحة والسلامة

٢ - الآثار الاجتماعية على المجتمع المحلي

٣ - الآثار المترتبة في حقوق الإنسان

٤ - الفساد والمنازعات وغيرها من المسائل السياسية

هاء - النتائج المستخلصة

الفصل السادس - التحدي السياسي

ألف - الإطار السياسي الحكومي والمؤسسي الأوسع

باء - وضع اللوائح الناظمة لدخول وعمليات الشركات عبر الوطنية في مجال الصناعات الاستخراجية

١ - النفط والغاز: من الامتيازات "القديمة الطراز" إلى اتفاقات الشراكة

٢ - المدونات واتفاقات التعدين الناظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في تعدين الفلزات

جيم - الترتيبات المتعلقة بتقاسم الربوع

١ - التغييرات السياسية التي جرت مؤخراً

٢ - ما يترتب على التغييرات السياسية التي جرت مؤخراً من آثار

٣ - هل يُعتبر نظام الضرائب التصاعدي حلاً؟

دال - سياسات تنوحي تحقيق منافع اقتصادية أوسع

١ - التشجيع على إقامة روابط

٢ - التشجيع على تطوير المهارات والتكنولوجيا

هاء - مواجهة التحديات البيئية

واو - معالجة الهواجس الاجتماعية والسياسية

١ - الهواجس العمالية

٢ - هواجس المجتمعات المحلية

٣ - حقوق الإنسان

٤ - زيادة الشفافية

٥ - تناول مسألة استثمارات الشركات عبر الوطنية في الصناعات الاستخراجية

في حالات النزاع

زاي - النتائج المستخلصة

مرفق الفصل السادس - المساعدة التقنية مع الصناعات الاستخراجية: أمثلة
مختارة

المراجع

المرفقات

قائمة بتقارير الاستثمار العالمي

UNCTAD, *World Investment Report 2006. FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development*. Sales No. E.06.II.D.11. \$80. http://www.unctad.org/en/docs/wir2006_en.pdf.

UNCTAD, *World Investment Report 2006. FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development. Overview*. 50 p. http://www.unctad.org/en/docs/wir2006overview_en.pdf.

UNCTAD, *World Investment Report 2005. Transnational Corporations and the Internationalization of R&D* (New York and Geneva, 2004). 364 pages. Sales No. E.05. II.D.10.

UNCTAD, *World Investment Report 2005. Transnational Corporations and the Internationalization of R&D. Overview*. 50 pages (A, C, E, F, R, S). Document symbol: UNCTAD/WIR/2004 (Overview). Available free to charge.

UNCTAD, *World Investment Report 2004. The Shift Towards Services* (New York and Geneva, 2004). 468 pages. Sales No. E.04.II.D.36.

UNCTAD, *World Investment Report 2004. The Shift Towards Services. Overview*. 54 pages (A, C, E, F, R, S). Document symbol: UNCTAD/WIR/2004 (Overview). Available free to charge.

UNCTAD, *World Investment Report 2003. FDI Policies for Development: National and International Perspectives* (New York and Geneva, 2003). 303 pages. Sales No. E.03. II.D.8.

UNCTAD, *World Investment Report 2003. FDI Policies for Development: National and International Perspectives. Overview*. 42 pages (A, C, E, F, R, S). Document symbol: UNCTAD/WIR/2003 (Overview). Available free to charge.

UNCTAD, *World Investment Report 2002: Transnational Corporations and Export Competitiveness* (New York and Geneva, 2002). 350 pages. Sales No. E.02.II.D.4.

UNCTAD, *World Investment Report 2002: Transnational Corporations and Export Competitiveness. Overview*. 66 pages (A, C, E, F, R, S). Document symbol: UNCTAD/ WIR/2002 (Overview). Available free of charge.

UNCTAD, *World Investment Report 2001: Promoting Linkages* (New York and Geneva, 2001). 354 pages. Sales No. E.01.II.D.12.

UNCTAD, *World Investment Report 2001: Promoting Linkages. Overview*. 63 pages (A, C, E, F, R, S). Document symbol: UNCTAD/WIR/2001 (Overview). Available free of charge.

UNCTAD, *World Investment Report 2000: Cross-border Mergers and Acquisitions and Development* (New York and Geneva, 2000). 337 pages. Sales No. E.00.II.D.20.

UNCTAD, *World Investment Report 2000: Cross-border Mergers and Acquisitions and Development. Overview*. 65 pages (A, C, E, F, R, S). Document symbol: UNCTAD/ WIR/2000 (Overview). Available free of charge.

UNCTAD, *World Investment Report 1999: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development* (New York and Geneva, 1999). 541 pages. Sales No. E.99.II.D.3.

UNCTAD, *World Investment Report 1999: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development. Overview*. 75 pages (A, C, E, F, R, S). Document symbol: UNCTAD/ WIR/1999 (Overview). Available free of charge.

UNCTAD, *World Investment Report 1998: Trends and Determinants* (New York and Geneva, 1998). 463 pages. Sales No. E.98.II.D.5.

UNCTAD, *World Investment Report 1998: Trends and Determinants. Overview*. 72 pages (A, C, E, F, R, S). Document symbol: UNCTAD/WIR/1998 (Overview). Available free of charge.

UNCTAD, *World Investment Report 1997: Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy* (New York and Geneva, 1997). 416 pages. Sales No. E.97.II.D. 10.

UNCTAD, *World Investment Report 1997: Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy. Overview*. 76 pages (A, C, E, F, R, S). Document symbol: UNCTAD/ITE/IIT/5 (Overview). Available free of charge.

UNCTAD, *World Investment Report 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements* (New York and Geneva, 1996). 364 pages. Sales No. E.96.II.A. 14.

UNCTAD, *World Investment Report 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements. Overview*. 22 pages (A, C, E, F, R, S). Document symbol: UNCTAD/ DTICI/32 (Overview). Available free of charge.

UNCTAD, *World Investment Report 1995: Transnational Corporations and Competitiveness* (New York and Geneva, 1995). 491 pages. Sales No. E.95.II.A.9.

UNCTAD, *World Investment Report 1995: Transnational Corporations and Competitiveness. Overview*. 68 pages (A, C, E, F, R, S). Document symbol: UNCTAD/ DTICI/26 (Overview). Available free of charge.

UNCTAD, *World Investment Report 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace* (New York and Geneva, 1994). 482 pages. Sales No.E.94.11.A.14.

UNCTAD, *World Investment Report 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace. An Executive Summary*. 34 pages (C, E, also available in Japanese). Document symbol: UNCTAD/DTCI/10 (Overview). Available free of charge.

UNCTAD, *World Investment Report 1993: Transnational Corporations and Integrated International Production* (New York and Geneva, 1993). 290 pages. Sales No. E.93. II.A.14.

UNCTAD, *World Investment Report 1993: Transnational Corporations and Integrated International Production. An Executive Summary*. 31 pages (C, E). Document symbol: ST/CTC/159 (Executive Summary). Available free of charge.

DESD/TCMD, *World Investment Report 1992: Transnational Corporations as Engines of Growth* (New York, 1992). 356 pages. Sales No. E.92.II.A.24.

DESD/TCMD, *World Investment Report 1992: Transnational Corporations as Engines of Growth: An Executive Summary*. 26 pages. Document symbol: ST/CTC/143 (Executive Summary). Available free of charge.

UNCTC, *World Investment Report 1991: The Triad in Foreign Direct Investment* (New York, 1991). 108 pages. Sales No. E.9 1.II.A. 12. \$25.

كيفية الحصول على المنشورات

يمكن شراء المنشورات المتاحة للمبيع من مراكز توزيع منشورات الأمم المتحدة الموجودة في جميع أنحاء العالم. كما يمكن الحصول عليها بالكتابة إلى أحد العنوانين التاليين:

United Nations Publications
Sales and Marketing Section,
Rm. C.113-1
United Nations office at Geneva
Palais des Nations
CH-1211 Geneva 10
Switzerland
رقم الهاتف: ++41 22 917 2612
رقم الفاكس: ++4122 917 0027
عنوان البريد الإلكتروني: unpubli@unog.ch

أو United Nations Publications
Sales and Marketing Section,
DC2-853
United Nations Secretariat
New York, N.Y. 100 17
U.S.A.
رقم الهاتف: ++1212963 8302 or
1 800 253 9646
رقم الفاكس: ++ 1 212 963 3489
عنوان البريد الإلكتروني: publications@un.org

الموقع الإلكتروني: www.un.org/Pubs/sales.htm

وللحصول على مزيد من المعلومات عن العمل المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية، يرجى توجيه الاستفسارات إلى العنوان التالي:

Khalil Hamdani

Officer-in-Charge

Division on Investment, Technology and Enterprise Development

United Nations Conference on Trade and Development

Palais des Nations, Room E-10052

CH-1211 Geneva 10 Switzerland

رقم الهاتف: +41 22 907 4533

رقم الفاكس: +41 22 907 0498

عنوان البريد الإلكتروني: Khalil.hamdani@unctad.org

الموقع الإلكتروني: www.unctad.org/en/subsites/dite

استبيان

تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٧
الشركات عبر الوطنية والصناعات الاستخراجية والتنمية

استعراض عام

بغية تحسين نوعية وفائدة عمل شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتطوير المشاريع التابعة للأمم المتحدة، من المفيد تلقي آراء القراء في هذه المنشورات وما شابهها. لذا، يرجى التفضل بملء الاستبيان التالي وإرساله إلى العنوان الآتي:

Readership Survey
UNCTAD, Division on Investment,
Technology and Enterprise Development
United Nations Office in Geneva
Palais des Nations
Room E-10054
CH-1211 Geneva 10
Switzerland

أو بالفاكس إلى الرقم التالي: +41229070498

ويمكن أيضاً ملء هذا الاستبيان
إلكترونياً على الموقع التالي:
www.unctad.org/wir

١ - اسم المجيب وعنوانه المهني (اختياري):

٢ - أي صفة من الصفات التالية هي الأكثر انطباقاً على مجال عملكم؟

- | | | | |
|--------------------------|------------------------|--------------------------|-------------------|
| <input type="checkbox"/> | مؤسسة عمومية | <input type="checkbox"/> | حكومي |
| <input type="checkbox"/> | أكاديمي أو بحثي | <input type="checkbox"/> | مؤسسة تجارية خاصة |
| <input type="checkbox"/> | إعلام | <input type="checkbox"/> | منظمة دولية |
| <input type="checkbox"/> | غير ذلك (يرجى التحديد) | <input type="checkbox"/> | منظمة غير ربحية |

٣ - في أي بلد تعملون؟

٤ - ما تقييمكم لمضمون هذا المنشور؟

- | | | | |
|--------------------------|------|--------------------------|-------|
| <input type="checkbox"/> | واف | <input type="checkbox"/> | ممتاز |
| <input type="checkbox"/> | ضعيف | <input type="checkbox"/> | جيد |

٥ - إلى أي مدى يفيدكم هذا المنشور في مجال عملكم؟

- | | | | | | |
|--------------------------|-----------|--------------------------|-----------------|--------------------------|------------|
| <input type="checkbox"/> | مفيد جداً | <input type="checkbox"/> | فيه بعض الفائدة | <input type="checkbox"/> | غير ذي صلة |
|--------------------------|-----------|--------------------------|-----------------|--------------------------|------------|

- ٦- يرجى بيان أهم ثلاثة جوانب أعجبتكم في هذا المنشور وإلى أي مدى تفيدكم في مجال عملكم:
-
- ٧- يرجى بيان أهم ثلاثة جوانب لم تعجبكم في هذا المنشور:
-
- ٨- إلى أي مدى تفيدكم هذه المنشورات في مجال عملكم بصورة عامة؟
 مفيد جداً فيه بعض الفائدة غير ذي صلة
- ٩- هل تتلقون بانتظام منشور Transnational Corporations (الذي كان يسمى CTC Reporter سابقاً)، المجلة التي تصدر عن الشعبة كل أربعة أشهر؟
 نعم لا
- فإن كان الجواب بالنفي، يرجى وضع علامة هنا إذا كنتم ترغبون في الحصول على عينة من هذا المنشور ترسل إلى الاسم والعنوان اللذين سجلتموهما أعلاه. هل هناك إصدارات أخرى ترغبون في تلقيها بدلاً من ذلك (انظر قائمة المنشورات):
-
- ١٠- كيف حصلتم على هذا المنشور ومن أين:
 اشتريته في حلقة دراسية/حلقة عمل
 طلبت الحصول على نسخة من باب المجاملة بالبريد المباشر
 غير ذلك
- ١١- هل تودون الحصول، بواسطة البريد الإلكتروني، على معلومات عن عمل الأونكتاد في مجالات الاستثمار والتكنولوجيا وتطوير المشاريع؟ إذا كان الجواب بالإيجاب، يرجى موافاتنا بعنوان بريدكم الإلكتروني (يدرج أدناه):
-